مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٨٣

الخميس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أمندولا	إيطاليا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيرتينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولغين–نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

إحاطة مقدَّمة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي وقع في نيويورك

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أدين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الجبان الذي وقع بمدينة نيويورك في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر – حيث يقع مقر الأمم المتحدة، واستهدف المدنيين الأبرياء. إن أعضاء مجلس الأمن يتقدمون بخالص تعازيهم إلى أُسر من قتلوا، ويعربون عن تعاطفهم مع شعوب وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وبلجيكا. وأرجو من الأعضاء الوقوف دقيقة صمت حدادا على الضحايا.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت دقيقة حدادا.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه الجلسة هي أول جلسة علنية لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، نيابة عن المجلس، بسعادة السفير فرانسوا دولاتر، الممثل الدائم لفرنسا، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأنا على ثقة من أنني أعبِّر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير دولاتر ووفد بلده على البراعة الدبلوماسية التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة مقدَّمة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

عطي الكلمة الآن للسيد غراندي.

السيد غراندي (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أسابيع قليلة، كنت في بنغلاديش، على الحدود مع ميانمار، أشهد أسرع نزوح اللاجئين منذ التحركات السكانية الضخمة في منتصف التسعينات. لقد كان مثالا صارخا على ما يحدث عندما لا تعالج الأسباب الجذرية للنزاع والعنف، وعندما تنهار العلاقة بين الدولة وبعض رعاياها. والنتيجة هي مأساة إنسانية على نطاق هائل.

وفي جميع أنحاء العالم، تكافح البلدان المجاورة لمناطق الأزمات من أجل استيعاب الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتدفقات اللاجئين واسعة النطاق، بينما الآثار الأوسع نطاقا للنزاعات التي لم تحل يتردد صداها عبر المناطق وخارجها. إن حماية اللاجئين واجب ملزم، الأمر الذي يعكس المبادئ الرئيسية والقيم المشتركة، ولكنها أيضا إسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي. ولهذا السبب أشعر بالامتنان للمجلس والرئاسة الإيطالية على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس اليوم.

لقد قدم سلفي آخر إحاطة إعلامية شاملة إلى مجلس الأمن بصفته مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/PV.6062). وفي تلك الإحاطة الإعلامية، تشاطر القلق الذي يساوره إزاء أننا يمكن أن ندخل فترة تزايد حدة الأزمات وتشابكها.

وبعد تسع سنوات تقريبا، أصبح هذا الاحتمال القاتم حقيقة صارخة. فعدد المشردين قسرا في جميع أنحاء العالم يقترب

الآن من ٦٦ مليون شخص، مقارنة ب ٤٢ مليون شخص في عام ٢٠٠٩. ويشمل ذلك ١٧,٢ مليون لاجئ تحت مسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٧٠ في المائة منذ ذلك الحين.

وقد تسبب تعاقب أزمات جديدة وكبيرة في حالات تشريد جماعي في جميع المناطق تقريبا. وأدى النزاع الكارثي في سورية إلى تشريد ١١ مليون شخص من ديارهم. ويشكل السوريون والعراقيون اليوم ربع جميع المشردين قسرا على الصعيد العالمي. ونشبت أزمات جديدة في ليبيا ومالي وأوكرانيا واليمن وفي منطقة حوض بحيرة تشاد. وتتابع فصول العديد من الأزمات في مناطق غير خاضعة للحكم، وذلك نتيجة مجموعات عوامل مختلفة تشمل الفقر والتخلف والتدهور البيئي وعدم المساواة والاضطهاد. ففي شمال أمريكا الوسطى، أصبح عنف العصابات سببا رئيسيا للتشريد. وأثرت أزمات جديدة على حالات بدا أنها قد استقرت، بما فيها حالات كانت قد شهدت حركات عودة طوعية إلى الوطن، كما هو الحال في بوروندي وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، مما أدى إلى تدفقات جديدة للاجئين.

وفي الوقت نفسه، ظلت أزمات طويلة الأمد مترسخة. فقد فر اللاجئون من أفغانستان قبل قرابة ٤٠ عاما، بيد أنه لا يزال هناك أكثر من مليونين منهم موجودين في إيران وباكستان. وكان الهجوم الإرهابي الذي وقع في مقديشو في الشهر الماضي دليلا قاتما على عدم الاستقرار الذي يعاني منه الصومال. وبعض اللاجئين الصوماليين يعودون ويحتاجون للمساعدة، إلا أن هناك ٠٠٠٨٠٠ لاجئ لا يزالون يعيشون في مستوطنات مترامية الأطراف أو في مدن في جميع أنحاء المنطقة. ويتوجه الشباب الأفغان والصوماليون إلى أماكن أبعد من ذلك كجزء من تدفقات الهجرة المختلطة.

ويُظهر الارتفاع الحاد في التشريد القسري ضعفا في التعاون الدولي وتدني القدرة على منع نشوب النزاعات واحتوائها وحلها. ويجري السعي إلى تحقيق مصالح متنافسة من خلال الحروب بالوكالة، بدلا من حلها عن طريق الدبلوماسية والحوار. وتكتسب أزمات محلية مهملة زخما وتصبح عابرة للحدود الوطنية، بما لذلك من آثار أوسع نطاقا. وينصب التركيز على المصالح القصيرة الأجل بدلا من التركيز على الاستقرار الجماعي الطويل الأجل.

فهل أصبحنا غير قادرين على التوسط من أجل إحلال السلام؟ وأنا أطرح هذا السؤال هنا في مجلس الأمن – الذي يتمثل سبب وجوده في صون السلام والأمن – لأنني أرى الأثر المباشر لهذه الإخفاقات كل يوم على حياة عشرات الملايين من الناس الذين يُجبرون على ترك ديارهم، فيما تبدو آفاق قدرتهم على العودة قاتمة، وذلك في بعض الأحيان لأجيال. وعندما أقابل اللاجئين، فإن السؤال الأول لا يكون حول الغذاء أو المأوى، بل عن السلام والأمن – لأن الأمن والسلام هما اللذان سيقنعان هؤلاء اللاجئين بالعودة إلى الوطن.

كما أن مواطن الضعف في التضامن الدولي تُضعف القدرة على توفير الحماية للسكان الفارين. والعديد من الدول التي تستضيف اللاجئين، ولا سيما تلك المجاورة لمناطق النزاع، تُبقي حدودها مفتوحة وتستضيف بسخاء آلاف – وأحيانا ملايين – اللاجئين. بيد أن بعض الدول – وهي غالبا تلك الأقل تأثرا بتدفقات اللاجئين وكثيرا ما تكون دولا غنية – قد أغلقت حدودها، مما يقيد إمكانية طلب اللجوء ويعوق الدخول إليها.

وقد دعا مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين الذي عُقد في العام الماضي، وإعلان نيويورك الختامي الصادر عنه، إلى تقديم استجابات شاملة لتدفقات اللاجئين، تتجاوز الإجراءات الإنسانية وتؤدي إلى إبرام اتفاق عالمي من أجل اللاجئين. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الدول الأعضاء ومؤسسات إنمائية، مثل

البنك الدولي، والمجتمع المدني والقطاع الخاص خطوات هامة سعيا إلى تحقيق هذه الرؤية. ونحن نحرز تقدما كبيرا، ولكن لا يمكن توفير استجابة كاملة لحالات التشريد الجماعي اليوم إلا من خلال العمل لاستعادة الأمن وحل النزاعات وبناء السلام. وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى خمسة مجالات أرى فيها مجالا محددا لتدخل المجلس.

ويتمثل المجال الأول في الوقاية. إن الوقاية أمر ممكن. وقد ساعدت الإجراءات الحاسمة المتخذة في كانون الثاني/يناير الماضي في حل أزمة سياسية في غامبيا، وسمحت بعودة اللاجئين إلى ديارهم بسرعة. ونحن بحاجة إلى مزيد من هذه الجهود المتضافرة. والعمل المبكر أمر حاسم لمعالجة أسباب نشوب النزاعات ولتجنب تفاقم أزمات التشرد. ومن ناحية أخرى، يمثل التشريد أحد أعراض أزمة جديدة أو تفاقم أزمة قائمة.

وتشكل جمهورية أفريقيا الوسطى مثالا حاليا. فقد أدى النزاع الدائر على أسس دينية مرة أخرى إلى تشريد أكثر من مليون شخص من ديارهم، ليرتفع حجم التشرد الداخلي بنسبة ٥٠ في المائة منذ كانون الثاني/يناير. وأنا أؤيد تماما دعوة الأمين العام إلى بذل جهود جديدة لبناء السلام من خلال الحوار، وتذكيره للمجتمع الدولي بدعم شجاعة شعب أفريقيا الوسطى وصموده.

كما تتطلب الحالة في بوروندي اهتماما متجددا. فهناك ٤٢٠ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي في المنطقة. وما برحت حكومة تنزانيا تشجع علنا عمليات العودة، وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن كثب مع كلتا الحكومتين لضمان أن تكون هذه العمليات طوعية وآمنة وكريمة. ولكن دون اتخاذ إجراءات متضافرة لبناء الاستقرار داخل بوروندي، قد ينشب المزيد من النزاعات، فضلا عن التشريد الداخلي وتدفقات اللاجئين. وبصفة عامة، لا تزال الاستجابة لأزمات اللاجئين في أفريقيا محبطة، حيث إن هذه الأزمات غالبا ما تكون ناتجة عن نزاعات تعاني من نقص الاهتمام السياسي وتزداد صعوبة بسبب العجز الشديد في الموارد.

ويتعلق المجال الثاني بالدور الحاسم الذي يقوم به حفظة السلام. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هو الحال في بلدان أخرى، اضطلعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في ذلك البلد بدور هام في تعزيز الأمن وتمكين المشردين من إعادة بناء حياتهم تدريجيا. بيد أن النزاع الجديد والمستمر يؤدي إلى مزيد من حالات التشرد. وقد فر أكثر من ١٠٠٠٠٠ لاجئ كونغولي في السنة المنقضية وحدها، وزادت حالات التشرد الداخلي زيادة كبيرة إلى أكثر من أربعة ملايين شخص – أي بزيادة نسبتها ٥٠ في المائة عما كانت عليه قبل عامين. ومع تصاعد التشرد، فإننا نعول على البعثة لتضطلع مرة أخرى بدور هام، على سبيل المثال، في زيادة إمكانية الوصول وتعزيز الأمن في كاساي، حيث يجري توسيع نطاق الجهود الإنسانية.

وكما هو الحال في العمليات الأخرى، مثل جنوب السودان ودارفور ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، يسهم حفظة السلام في سلامة العاملين في المجال الإنساني والمساعدة على تعزيز إمكانية وصولنا، بما في ذلك من خلال الحراسة الأمنية والمرافق الصحية وعمليات الإجلاء. ويجب أن نحافظ على الطابع المحايد والنزيه للعمل الإنساني، ولكن هذه الأمثلة تبين أنه غالبا ما يكون من الضروري، وبالطبع ممكنا، العمل مع بعثات حفظ السلام بطريقة تستفيد من نقاط قوتنا المتنوعة لحماية المدنيين الذين جرى تكليفنا بخدمتهم. ويشكل هذا منظورا رئيسيا لكي ينظر فيه المجلس في مناقشاته بشأن ولايات البعثات.

ويتمثل مجال ثالث ومتزايد في معالجة حركات الهجرة المعقدة في الحالات الهشة وغير المستقرة. وكثيرا ما يحدث هذا عندما تكون المؤسسات ضعيفة أو غير موجودة وتكون مقاليد الأمور بيد التطرف العنيف والشبكات الإجرامية. ولا يزال اللاجئون

والمهاجرون يواجهون الاستغلال والانتهاك الجسيمين على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا خاصة – ذاك الممتد من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن طريق ليبيا إلى إيطاليا. ونعمل، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، بشأن مجموعة شاملة من تدخلات الحماية وإيجاد الحلول في بلدان المنشأ والعبور واللجوء، حيث نعالج دوافع هذا الحراك ونعزز قدرة البلدان على التصدي لتدفقات المهاجرين واللاجئين ونوسع نطاق إعادة التوطين والمسارات القانونية الأخرى. وانعدام الأمن، ولا سيما في ليبيا، يعقد هذه الجهود، ولكن بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة هناك، نوسع نطاق وجودنا ونحرز تقدما.

وفي الوقت نفسه، من الضروري اتخاذ إجراءات جماعية قوية للتصدي للانتهاكات المروعة التي يرتكبها المتجرون ولتحديد هويتهم ومحاكمتهم. وأثني على المبادرات الهامة التي اتخذها بالفعل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في شرق البحر الأبيض المتوسط وغيرها. وأود أن أطلب إلى المجلس أن ينظر أيضا في استخدام الجزاءات ضد الشخصيات البارزة والشركات المعروف أنهم ضالعون في الاتجار.

رابعاً، إن تحقيق السلام المستدام أمر هام بالنسبة إلى تأمين الحلول لعمليات النزوح. وهناك عدد قليل جداً من حالات النزوح خلال العقد الماضي شهدت نهاية حاسمة. وكانت كوت ديفوار إحدى تلك الحالات. والتدخل السياسي المبكر والحازم من جانب الجهات الإقليمية الفاعلة أدّى إلى إنهاء أزمة سياسية خطيرة. ومكّن ذلك ما يفوق ربع مليون لاجئ وأعداداً كبيرة من المشردين داخلياً من العودة إلى ديارهم. ولكن المؤسف أنه شكّل استثناء. ففي العام الماضي، لم يعد سوى نصف مليون لاجئ إلى ديارهم في جميع أنحاء العالم. وعملية السلام في كولومبيا تمنح الأمل، بيد أنها لم تُترجم بعد إلى حلول هامة لصالح اللاجئين والمشردين داخلياً.

وفي ميانمار، إن إرساء الأمن، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون في ولاية راخين هي شروط أساسية لعودة اللاجئين. والتقدم المحرز بشأن تحقيق المواطنة للروهينغيا عديمي الجنسية أمر بالغ الأهمية، وكذلك المصالحة المجتمعية والاستثمار في التنمية الشاملة للجميع، مما يعود بالفائدة على المجتمعات المحلية كافة. وتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين توفر مخططاً معترفاً به في هذا الصدد.

ومن الأهمية بمكان أن تقوم الأمم المتحدة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمجتمع الدولي عموماً بالعمل البنّاء لمساعدة كلا البلدين. وتقف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم والخبرة الفنية، بما في ذلك من خلال الفريق العامل المشترك خلال المحادثات الثنائية بين بنغلاديش وميانمار. ونعتقد أن دورنا بالغ الأهمية لكفالة أن نفي بالمعايير الدولية، وأن تكون عمليات العودة مستدامة. وإنني ألتمس دعم المجلس في نقل تلك الرسالة إلى الدول المعنية.

وفي جنوب السودان، فإن الوعد الذي جاء به الاستقلال تبدد بشكل مأساوي. فثلث السكان باتوا مشردين، وتخلى عنهم زعماؤهم السياسيون. وهناك مليونان من لاجئي جنوب السودان الآن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وكينيا، والسودان، وأوغندا. وثمة أكثر من نصف مليون لاجئ وصلوا إلى هناك في هذا العام وحده. فالضغط على البلدان المضيفة هائل.

وحالة المليونين من المشردين داخلياً في جنوب السودان حرجة أيضاً. ويعيش أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة في أماكن مكتظة وسيئة الخدمات وتفتقر إلى الحماية. ونحن نحاول بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تحديد حلول بديلة بحيث يستطيع المشردون العيش في بيئة أكثر استقراراً. ودعم مجلس الأمن لهذا الجهد سيكون هاماً، ولكن الأهم يتمثل في كسر الجمود السياسي.

إن إعلان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن منتدى رفيع المستوى لتنشيط الأمور يحظى بالترحيب. وأحث المجلس على ممارسة المزيد من الضغط لاتخاذ إجراءات مجدية محددة زمنياً يمكنها تحقيق وقف مشترك لإطلاق النار، بحيث تتقيد به الأطراف كافة، ولتنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥ تنفيذاً كاملاً وشاملاً. وأخشى أن التقاعس عن القيام بذلك سيعني أن الجهود الإنسانية سوف تبلغ قريباً حدها الأقصى، ويلقى المزيد من الناس حتفهم.

وفي النهاية وبما يرتبط بنقطتي الأخيرة، لا بد أن تدوم الحماية أثناء متابعة الحلول، بما في ذلك عن طريق دعم البلدان المضيفة. وهنا، أنتقل إلى العراق وسورية، حيث ندخل في مرحلة جديدة ومعقدة. ففي العراق، وعلى الرغم من التقدم العسكري المحرز، يجب التغلب على التحديات الخطيرة التي تواجهها الحماية، بما في ذلك عمليات النزوح الجديدة، والإخلاء القسري، والهجمات الانتقامية، بغية منع حدوث المزيد من النزوح والسماح بالعودة. والاستثمارات في مجال الأمن هي السائدة بحق حتى الآن. وبناء السلام، والانتعاش، والاستقرار أمور تتصف الآن بالأهمية من أجل التقريب بين المجتمعات المحلية، وضمان مستقبل خالٍ من الصراعات لمختلف الأمم.

وفي سورية، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة المواجهات العسكرية الكبرى في المواقع الاستراتيجية الرئيسية. في غضون ذلك، أدت عمليات وقف إطلاق النار الهش والتحولات في السيطرة على الأرض إلى استعادة الهدوء النسبي في بعض أنحاء البلد. وعلى الرغم من حدوث عمليات نزوح جديدة وكبيرة، فإن العديدين من المشردين داخلياً وأعداداً من اللاجئين أقل بكثير قد عادوا هذا العام، غالباً إلى أماكن منكوبة بالصراع.

ولقد بدأت تظهر دلائل على قدرة التكيف، ومن الأهمية بمكان توفير الغذاء لهؤلاء العائدين بالترافق مع التقدم المحرز صوب التهدئة في محادثات أستانا. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك عقبات كبيرة تعترض العودة المستدامة، بما في ذلك العمليات العسكرية الجارية، وانعدام الأمن، وغير ذلك من مخاطر الحماية؛ والافتقار إلى مركز قانوني ووثائق قانونية؛ والتحديات المتمثلة في المساكن والأراضي والممتلكات؛ ووحدات الإيواء والهياكل الأساسية المدمّرة؛ وانعدام الخدمات وسبل العيش.

ويجب استدامة الحماية والدعم على الصعيد الدولي للاجئين السوريين في البلدان المجاورة خلال هذه الفترة المتقلبة. ومع ذلك، فإن تمويل برامج اللاجئين والقدرة على الصمود قد تراجع، فلم تبلغ الأموال التي تم استلامها حتى الآن في عام ٢٠١٧ سوى نسبة ٤٩ في المائة من التمويل المطلوب. ونتيجة لذلك، تدهورت حالة اللاجئين السوريين، وازدادت الضغوط من أجل الرحيل. وندائي إلى أعضاء المجلس، بينما يركزون على مختلف المسارات التي يؤمل أن تؤدي إلى تحقيق السلام في سورية، ألاّ يغفلوا عن الحاجة إلى دعم اللاجئين والبلدان التي تستضيفهم. ويجب أن نقاوم ضغوط العودة المبكرة، لأن من شأن ذلك أن يشكل عاملاً مزعزعاً للاستقرار في ذلك السياق الهش. ومن الناحية الأخرى، سوف تشكل العودة الطوعية والمدعومة – عندما يحين الوقت – إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام المستدام.

وأود أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن على الزيارات التي قام بها من أجل لقاء اللاجئين والمشردين داخلياً وغيرهم في المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمة. وأنا واثق من أن الحاضرين يوافقون على أن الاستماع إلى أصواتهم يشكل تجربة مؤثرة وأيضاً تذكرة قوية بالمسؤولية التي نتشاطرها جميعاً، لكفالة توفير الحماية لهم والقضاء على محنتهم.

وبينما أخاطب المجلس، هناك ملايين الأطفال الذين يواجهون مستقبلاً غامضاً لأنهم يتعرضون لصدمات شديدة، ويصابون بالإحباط نتيجة الفظائع المرتكبة، ويُحرمون من التعليم. وتكافح النساء من أجل رعاية أطفالهن بأنفسهن، في ملاجئ مؤقتة وبقليل من الخصوصية، بينما أزواجهن إمّا

قتلى أو مفقودون. ويشعر المسنّون بدنو أجلهم في بلد غير بلدهم. وهناك آلاف الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل على الحدود، وهم مصابون بالإحباط والحيرة إزاء المعاملة التعسفية والمهينة والعوائق الجديدة التي تحول دون دخولهم البلد، ومثخنون بالجراح هرباً من الاضطهاد والمعاملة السيئة التي تعرضوا لها على درب الهروب إلى الأمان.

إن باستطاعة التعاون الدولي أن يحدث تغييراً حقيقياً في حياتهم. وإنني ملتزم تماماً بكفالة أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدورها، وأعلم أن الشيء نفسه ينطبق على منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغير ذلك من الشركاء الموثوق بهم في المجال الإنساني. ولكن منح الأمل للملايين من الناس المشردين، وتجنب تكرار التدفقات الكبيرة إلى الخارج يتوقفان في نهاية المطاف على الحلول السياسية. فنحن وهُم، المهجرون، نعوّل على قيادة المجلس للمساعدة في تحقيق تلك الحلول.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غراندي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بالإدانة الشديدة للهجوم الإرهابي الذي وقع في نيويورك، وبالإعراب عن تضامننا مع الولايات المتحدة. بما أن هذه هي الجلسة الأولة للمجلس فس هذا الشهر ، أود أن أهنئ إيطاليا على توليها رئاسة مجلس الأمن، واتعهد بتقديم كامل دعم وفد بلدي إليها. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لفرنسا على رئاستها الناجحة للغاية في الشهر الماضي، وتحديدا على المبادرة الحسنة التوقيت للغاية بمحاولة تسليط الضوء على التحدي المتمثل في الأمن وما يتصل به من التحديات الأخرى التي تواجه الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ونشكر الرئاسة الإيطالية على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن مسألة اللاجئين، التي أصبحت من أكثر التحديات إلحاحا في عصرنا. ويسرنا أن نرى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن التحديات وطرق المضي قدما فيما يخص توفير الحماية الدولية للاجئين وغيرهم من المشردين قسرا. إننا نقدر العمل الذي قام به منذ توليه المسؤولية الثقيلة لقيادة تلك الوكالة الهامة، والتي تكتسي أهمية أكثر اليوم وقد أصبح التحدي هائلا للغاية.

والتقارير التي تفيد بمستويات غير مسبوقة من التشرد القسري على الصعيد العالمي، التي فاقت عدد الأشخاص المشردين قسرا نتيجة للحرب العالمية الثانية، هي في الواقع مقلقة للغاية. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو عدم وجود اتجاه مشجع، لا فيما يتعلق بالظروف المسببة لذلك التشرد أو الاستجابة على الصعيد العالمي للتصدي لذلك التحدي.

إن عدد الأشخاص المشردين قسرا في أفريقيا آخذ في الزيادة، بشكل أساسي بسبب النزاعات والاضطهاد وعدم إيجاد الحلول الدائمة. وساعدت بعثات مجلس الأمن إلى منطقة حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل بالتأكيد على تعزيز فهمنا لضخامة التحدي. وفي منطقتنا دون الإقليمية، مع ما يقرب من مليون لاجئ و ١,٥ مليون شخص من المشردين داخليا، لا يزال الصومال يشكل حالة من أشد حالات التشرد التي طال أمدها في العالم.

بيد أنه مع النزاع الدائر في جنوب السودان المجاور، تستقبل إثيوبيا والبلدان المجاورة الأخرى أعدادا كبيرة من اللاجئين من جنوب السودان. والزيادة الأخيرة في عدد اللاجئين والمشردين داخليا قد أوجدت تحديات لم يسبق لها مثيل، والعبء الواقع

على البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين يتزايد باستمرار، وهو أمر يجري تجاهله غالبا. ويجب إدراك العجز الكبير في تقاسم الأعباء – وأكرر هنا تقريبا ما أكده المفوض السامي بالفعل. كما اتفق مع ما قاله بشأن الحاجة إلى إيجاد حل سريع للمشكلة السياسية في جنوب السودان.

ومسألة تقاسم الأعباء وتعزيز التعاون في البحث عن الحماية الدولية وحل دائم – أي الإندماج المحلي وإعادة التوطين والعودة الطوعية وإعادة إدماج اللاجئين – أمر ملح الآن أكثر من أي وقت مضى. والبلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين، مثل بلدي، تواصل فتح حدودها أمام اللاجئين وتقدم الحماية الدولية من خلال توفير فرص العمل، وسياسات خارج المخيمات ومخططات الاعتماد على الذات. وهذا يتماشى أيضا مع الالتزام الذي قطعناه في مؤتمر القمة لزعماء الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦. لكن ما زلنا نواجه تحديات خطيرة في تمويل البرامج التي تدعم اللاجئين – على سبيل المثال خطة استجابة إثيوبيا للاجئين لعام ٢٠١٧ لديها فجوة تمويلية بنسبة ٧٥ في المائة، وهو ما سيؤثر على نزاهة المساعدات الإنسانية، وأسفر حتى الآن عن تخفيضات غذائية بنسبة ١٩. في المائة.

وبينما أشيد بسخاء البلدان التي توفر إعادة التوطين للاجئين، وهو الأمر الذي يظل لا غنى عنه من حيث تقاسم الأعباء مع البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين، إذ أن عدد فرص إعادة التوطين لا يزال ضئيلا. وعلى هذا النحو، مع صعوبة تمويل خطط الاستجابة للاجئين في هذه البلدان، ومع محدودية فرص إعادة التوطين على الصعيد العالمي، تظل العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة إدماج اللاجئين الحل المفضل في معظم الحالات اللاجئين.

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان تهيئة الظروف المواتية للعودة المستدامة والطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية وكفالة سلامة وأمن العائدين. وفي ذلك الصدد، معالجة الأسباب الجذرية لأوضاع اللجوء المطولة، وبالتالي، فإن تيسير ظروف العودة الطوعية إلى الوطن، فضلا عن إعادة إدماج اللاجئين، أمر ضروري. ويؤكد ذلك على الحاجة إلى إيجاد حلول سياسية دائمة للصراعات لضمان عدم اضطرار الأشخاص إلى الفرار من بلدانهم الأصلية في المقام الأول من أجل إيجاد السلامة بسبب النزاع والإرهاب والتطرف العنيف.

وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الخارجة من النزاعات تحتاج بالتأكيد إلى الدعم الدولي المستدام. فعلى سبيل المثال، تشير التقارير الواردة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين خلال هذه الدورة للجمعية العامة إلى أن ما يقرب من ٣٤ ٠٠٠ لاجئ صومالي عادوا إلى الصومال في ٢٠١٦، في حين لا تزال هشاشة البلد وعدم استقراره وانعدام الأمن فيه تؤثر على قدرة استيعابه وتعرقل المزيد من حالات العودة الطوعية.

ونرى أن العودة الطوعية للاجئين الصوماليين لن تكون مستدامة إلا بدعم متواصل من المجتمع الدولي في صون السلم والأمن في البلد، لا سيما مع استمرار الدعم المقدم إلى حكومة الصومال الاتحادية في مكافحة حركة الشباب. وسيكون ذلك بالغ الأهمية في تهيئة الظروف التي تفضي إلى تعزيز العودة إلى الوطن وإعادة إدماج اللاجئين الصوماليين في الصومال.

وفي نهاية المطاف، لا يوجد نهج أفضل من الوقاية وكذلك الحفاظ على السلام والتصدي للأسباب الجذرية لضمان إحراز تقدم ملموس لمواجهة التحدي المحير المتمثل في مسألة الاجئين وتشريد الأشخاص عموما. والمفوض السامي محق في تسليط الضوء على ذلك الجانب من جوانب التحدي الذي نواجهه، وفي تشديده على الوقاية. وبطبيعة الحال، لا يمكن إحراز تقدم ملموس حينما تسيس المسألة، كما يحدث غالبا. إن منطقتنا لم تخلو بشكل كامل من ذلك، وهو الأمر الذي لا يؤدي سوى

إلى تعقيد الأمور. جزء من العلاج هو حفاظ المجلس على الوحدة في المبادرة بمعالجة قضايا التشرد.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام إثيوبيا بالعمل مع جميع الأطراف المعنية في معالجة بعض الأسباب الجذرية للتشريد القسري في منطقتنا دون الإقليمية، وكذلك مواصلة توفير الحماية الدولية للاجئين في إثيوبيا والحفاظ على سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، سيدي الرئيس، أتمنى لكم كل التوفيق في شهر رئاستكم. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد غراندي، على ملاحظاته الثاقبة بل المقلقة هذا الصباح.

نجتمع اليوم في وقت حاسم الأهمية بالنسبة للتشرد على الصعيد العالمي، نظرا لأن عدد الأشخاص المشردين قسرا في مستوى غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، وللأسف، فإن المسار يتزايد فحسب. واليوم، أود أن أحكي لكم قصة من قصص ٦٥ مليون شخص مشردين حاليا في جميع أنحاء العالم. إنها قصة أم من ولاية راخين تواجه أصعب قرار في حياتها: الفرار إلى المجهول أو مواجهة العنف الذي يجتاح الإقليم الذي تعتبره وطنها.

”كنا ننعم بالسعادة، ولكننا الآن في غمار هذه الفوضى؛ فهم يقتلون السكان ويحرقون المنازل ولا يستطيع السكان البقاء“

وإزاء هذه الوحشية، لم يكن لديها من خيار سوى الفرار مع زوجها وأطفالها، والمجازفة بالرحلة إلى كوكس بازار. وقالت:

”عندما ركبنا في القارب، كنا في فزع، فقد كانت المياه تتسرب إليه وكنت في فزع من أن يغرق. وكان الناس يصرخون“

وقد فُقد زوجها أثناء فرارهم. وقالت ”لا أعرف إنا كان ميتا أو حيا“.

وفي نهاية المطاف وصلت مع أطفالها إلى بر الأمان، وقالت إنها تُشيد ببنغلاديش لما قدمته لها ولكثيرين غيرها من مساعدة إنسانية.

بيد أن قصة هذه الأسرة تكررت مرارا وتكرارا خلال الأشهر الماضية. فمنذ يومين فقط، غرق قارب يحمل لاجئين إلى بنغلاديش وأودى بحياة ما لا يقل عن أربعة أشخاص. وتلك قصة ستظل تُروى إلى أن يتم التصدي بصورة رئيسية للنزاع الذي يدفع بهم بعيدا والسماح لهم بالعودة إلى ديارهم.

وكما قال فيليبو بحق فسواء في بورما، أو في سورية أو في أي مكان آخر في العالم يضطلع المجلس بدور فريد في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين اللذين كان بوسعهما الحيلولة دون فرار تلك الأسرة وأسر كثيرة مثلها من ديارها., إننا نتحمل مسؤولية خاصة أيضا لمساءلة من لا يبدون احتراما للقانون الإنساني الدولي أو قانون اللاجئين والذين يؤججون النزوح.

وببساطة، فإن العدد الكبير للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة اليوم يُنبئنا بأن ما نفعله لا يحقق شيئا. إن اللاجئين يُمضون فترات أطول وهم مشردون، وكثيرا ما يرزحون تحت نير الفقر، مع تضاؤل الأمل في العودة. ويلزم الآن نهج عالمي جديد لمعالجة الأزمات التي طال أمدها، كما تلزم استجابة أكثر شمولا لمساعدة العدد المتزايد من الأشخاص المشردين حاليا.

وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة تؤيد بقوة أهداف إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. فهو يركز على حلول مستدامة طويلة الأمد. وهي تساعد على بناء الاعتماد على الذات لدى اللاجئين وتخفف الضغط على بلدان مثل كينيا وأوغندا ولبنان، التي استضافت ورحبت بالكثيرين، بسخاء. ويعني الإطار توفير الوظائف والتعليم وتحسين الخدمات المقدمة

إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مع العمل أيضا على تحسين تنسيق الاستجابة الدولية.

وتؤيد المملكة المتحدة بقوة هذا النهج حيث يجري تنفيذ إطار الاستجابة الجديد للاجئين. ونحن نقوم الآن فعلا بتنفيذ ذلك النوع من الاستجابة الطويلة الأمد لاحتياجات اللاجئين التي يوصي بها الإطار، بما في ذلك من خلال اتفاقات لتوفير فرص وظائف لعشرات الآلاف من اللاجئين للعمل في بلدان مثل الأردن أو إثيوبيا، فضلا عن برامج تعليم ابتكارية، وتقديم الدعم للمجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء.

ولكي تؤتي هذه النهج ثمارها يضطلع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (المفوضية) بدور حيوي في الحوار مع الحكومات والشراكات ومع الجهات الفاعلة الأخرى، ويقدم المشورة والدعم عند الحاجة. وفي الأردن، نرحب بالمساعدة النقدية المقدمة للاجئين لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية. وفي تركيا، ندعم المساعدة التي تقدمها للاجئين استعدادا للشتاء المقبل، وفي التصدي للأزمة في بورما، تؤدي المفوضية أيضا دورا في عملية العودة، بالتعاون مع السلطات البنغلاديشية.

ولكن لتحقيق كل هذا وأكثر، من الجلي أن المفوضية، شأنها شأن جميع الأجزاء الأخرى للأمم المتحدة، يجب إصلاحها، وأرحب بالتزام المفوض السامي غراندي بهذا. وقد قامت المفوضية بدور مركزي في العمل مع الوكالات الأخرى لإصلاح منظومة المساعدة الإنسانية. ومن المهم أن تواصل المفوضية العمل بطريقة أفضل وبمزيد من التعاون مع الشركاء على أرض الواقع، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة الإنمائية. ونريد تحسين الشفافية وزيادة المساءلة أمام المستفيدين، والمزيد من البرمجة المتعددة السنوات، واستمرار التوسع في استخدام الأموال النقدية.

وفي مواجهة الحاجة غير المسبوقة، من الجلي أنه لا يمكننا مجرد القيام بالعمل على النحو المعتاد. إننا بحاجة إلى نهج جديد ونتطلع إلى العمل مع الزملاء من مجلس الأمن والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وأماكن أخرى لتحقيق هذا النهج الجديد.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الحزن إزاء الهجوم المروع الذي وقع في نيويورك. ونعرب عن تعازينا لجميع المتضررين، وقلوبنا معهم.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر فرنسا على توليها الرئاسة في الشهر الماضي، وأرحب بإيطاليا أيضا وأتمنى لها حظا سعيدا في هذا الشهر.

واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للمفوض السامي على حضوره هنا وعلى إحاطته الإعلامية اليوم. إن عملنا وعمل المفوض السامي ومفوضيته يرتبطان ارتباطا وثيقا. فعندما نخفق في منع أو تسوية النزاع، فإن المفوض السامي وموظفي المفوضية يقفان مع البلدان المجاورة والشركاء في المجال الإنساني لتوفير الملجأ والإغاثة لمن أُجبروا على الفرار من ديارهم. وفي الوقت نفسه، فإن الطريقة التي يواجه بها المجتمع الدولي التشريد القسري عبر الحدود لها آثار واضحة على السلم والأمن الدوليين.

وهناك الآن أشخاص أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى المساعدات التي تقدمها المفوضية. وإننا نشيد بالمفوض السامي وموظفيه على القيادة المستمرة وعلى توفير صوت للاجئين، الذين يصلون وليس بحوزتهم شيء سوى قلوب مكسورة وخوف ومستقبل سُرق ومُحي جراء النزاع والتشرد.

لقد بدأ المفوض السامي غراندي عرضه عن الحدود بين ميانمار وبنغلاديش. ونحن مثله، نشعر بالقلق العميق بسبب الحالة السائدة في ميانمار وبنغلاديش. ونعلم أنه يحتاج إلى دعمنا من أجل الاستجابة لاحتياجات الأشخاص الموجودين على جانبي الحدود. وإننا نرحب بالمساهمات المالية المهمة للاستجابة التي تم التعهد بها في المؤتمر المتعلق بميانمار في جنيف قبل بضعة

أسابيع، ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تكفل توفير الموارد التي يحتاج إليها هو وشركاؤه للقيام بعملهم.

وإذا أريد عودة اللاجئين الروهينغيا إلى ديارهم، فإن التوصل إلى حل سياسي للأزمة أمر أساسي. وتؤيد السويد تماما الطريق إلى الأمام التي حددها الأمين العام. ويجب علينا معالجة الأزمة الراهنة من خلال إنهاء العنف وكفالة وصول المساعدات الإنسانية، مع القيام في الوقت نفسه باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق حل دائم للنزاع في ولاية راخين. ويشمل ذلك مسألة الجنسية للروهينغيا. وعندئذ فقط يمكن للاجئين العودة إلى ديارهم طوعا في ظروف كريمة، حيث يمكنهم البدء في إعادة بناء حياتهم مع الثقة في المستقبل.

والأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة اللازمة في هذه العملية. وقد قامت المفوضية بدور رئيسي في تقديم الدعم والخبرة والتجربة في تأييد المعايير الدولية، وضمان الظروف المواتية للعودة المستدامة.

وقد كانت السويد واحدة من أصل ٢٦ من البلدان التي قامت بالتفاوض بشأن الاتفاقية في عام ١٩٥١. ومنذ ذلك الحين، لم يتضاءل التزامنا تجاه محنة اللاجئين. واليوم، لا تزال المفوضية تحظى بدعمنا السياسي الكامل. وتعني الأعداد المتزايدة من الأشخاص المشردين قسرا أن ثمة حاجة أيضا إلى تعزيز الدعم المالي المستدام للمفوضية والمنظمات الإنسانية الأخرى. ولا يلزم الدعم فقط في الأماكن التي تسيطر حاليا على العناوين الرئيسية، ولكن أيضا، كما ذكرنا المفوض السامي اليوم، في الحالات التي طال أمدها وتعد عرضة لخطر النسيان، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن نشجع جميع أعضاء المجلس على مواصلة تقديم الدعم المالي للمفوضية وزيادته، ولا سيما من خلال التمويل المرن غير المخصص لتتمكن المفوضية من الاستجابة السريعة في حالات الأزمات.

وقد بين المفوض السامة الصلات الواضحة بين النزاع وتدفق اللاجئين. وكما ذكرت في بداية بياني، فإن عدم القدرة على منع نشوب النزاعات وتسويتها كثيرا ما يؤدي إلى تدفقات اللاجئين الضخمة التي تكون تكاليفها البشرية والسياسية جسيمة. وهذه التدفقات تسهم بدورها في كثير من الأحيان، في عدم الاستقرار والنزاع، مما يسفر عن حلقة من النزاع والتشرد يعزز كل منها الآخر.

وتعد أزمة اللاجئين التي طال أمدها في سورية دليلا واضحا على الحاجة إلى الإنذار والعمل المبكر لمنع نشوب النزاعات والتشرد القسري لاحقا. ونشيد بالجهود التي تبذلها المفوضية لتلبية احتياجات الملايين من المشردين نتيجة للأزمة السورية.

ونحن نتفق مع الأمين العام والمفوض السامي على أنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وإنهائها عند نشوبها، والحيلولة دون العودة إلى النزاع عندما يتحقق السلام..

وهذه مهمة الأمم المتحدة، ويجب على جميع أجزاء المنظمة العمل معا لتحقيق هذه الغاية. ويجب على المجلس أن يفي بمسؤوليته عن طريق استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لإنهاء النزاعات والحفاظ على السلام. وبذلك، سيتسنى لنا تمكين الناس من العودة إلى ديارهم.

والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أساسيان لحماية الحياة والصحة والكرامة والأشخاص المحاصرين في النزاعات. ويجب احترامهما في جميع الظروف. وبالإضافة إلى ذلك، يجب منح المنظمات الإنسانية إمكانية إيصال المساعدات بصورة كاملة ودون عوائق إلى اللاجئين المحتاجين إلى المساعدة والحماية. إن نصف عدد اللاجئين في العالم هم من الأطفال. والأطفال اللاجئون، لا سيما القصر غير المصحوبين، معرضون للخطر بصفة خاصة، وينبغي أن يحصلوا على ما يلزمهم من

الحماية والرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي والأمل لإعادة بناء مستقبلهم.

ولا يمكن للإغاثة الإنسانية إلا أن تكون جانبا واحدا من جوانب الاستجابة للتشريد القسري. والملايين من الناس في جميع أنحاء العالم قد تقطعت بهم السبل في أوضاع لجوء مطولة، وهم يعيشون في حالة انتظار. ويتطلب توفير الكرامة، لا سيما بالنسبة للاجئين العالقين في هذه الظروف، اتباع نُهج قصيرة والتوصل إلى حلول دائمة في الأجل الطويل. ولا نزال نرى الكرم والتضامن مع اللاجئين في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري أن نسلم بدور البلدان والمجتمعات المحلية التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين وتقدم الدعم لهم. ويمكن للمجتمع الدولي وحكومات البلدان المضيفة، من خلال العمل معا، إتاحة فرص الاعتماد على النفس وكسب العيش للاجئين وتنمية المجتمعات المحلية التي تستضيفهم. وسيساعد ذلك أيضا على تعظيم المساهمة الإيجابية التي يقدمها اللاجئون في المجتمعات المضيفة. ونرحب أيضا بالشراكة الهامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع البنك الدولي في هذا الصدد.

ومن خلال العمل معا بشكل وثيق، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة ضمان عدم التخلي عن اللاجئين في العمليات الإنمائية. ونحن نؤيد بقوة الدور التنسيقي الذي تضطلع به المفوضية، استنادا إلى إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، في التوصل إلى اتفاق بشأن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي سيتم اعتماده في العام المقبل. وسيوفر الاتفاق العالمي الجديد إطارا هاما للاستجابات الشاملة للتشرد الواسع النطاق والمطول.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى المفوض السامي غراندي مرة أخرى على إحاطته الإعلامية. وفي ضوء الروابط الواضحة بين عملنا وعمله، نود أن نشجع المفوض السامي على العودة إلى مخاطبة المجلس بشكل أكثر تواترا وعلى تنبيهنا عندما يرى حاجة إلى دعم المجلس أو اتخاذه إجراءات مبكرة. كما نرحب بفرصة تلقي معلومات مستكملة أخرى منه وإجراء تبادل واسع آخر للآراء معه خلال عام ٢٠١٨.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أهنئكم شخصيا، سيدي، وأتمنى لإيطاليا كل النجاح في رئاستها لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكركم على إشادتكم الكبيرة بالرئاسة الفرنسية، وأن أؤكد لكم دعم فرنسا الكامل.

وأود أيضا أن أشكر المفوض السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته الإعلامية الهامة وأن أشيد على نحو أعم به وبأفرقته على عملهم المتميز والتزامهم النموذجي. وكما قال رئيس الجمهورية، السيد إيمانويل ماكرون، تشكل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالنسبة لفرنسا ”الوصية على نجمنا الهادي“. وهي بمثابة بوصلة يجب أن تسترشد بها أعمالنا، وستقف فرنسا على الدوام إلى جانبها بغية توفير الحماية للاجئين الذين هم في حاجة إليها، وذلك واجبنا الأخلاقي والقانوني والسياسي.

يشكل انعدام الأمن والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تؤجج الصراعات، فضلا عن الإفلات من العقاب الذي يصاحبها، الأسباب الأساسية للتشرد الذي يؤدي بدوره إلى زعزعة استقرار الدول. وبناء عليه، يتعين على مجلس الأمن معالجة هذا الوضع في سياق ولايته بوصفه القيّم على السلم والأمن الدوليين. وأود أن أشير أيضا إلى النقل القسري للسكان الذي قد يشكل جريمة ضد الإنسانية، كما عرّفها نظام روما الأساسي. إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية عن منع هذه الجرائم.

وكما قال المفوض السامي، فإن عدد اللاجئين في عام ٢٠١٧ قد بلغ مستويات لم يسبق لها مثيل مطلقا، حيث بلغ عددهم أكثر من ٦٦ مليون نسمة في المجموع، من بينهم ١٠ ملايين شخص عديمو الجنسية. وأود أن أتطرق إلى عدد من الحالات التي تناولها، والتي تثير قلقنا البالغ.

أولا، أود أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الإنسانية للاجئين، ومعظمهم من الروهينغيا، الذين فروا ولا يزالون يفرون من بورما. لقد أدانت فرنسا باستمرار الهجمات التي ارتكبت منذ ٢٥ آب/أغسطس ضد السكان المدنيين في ولاية راخين. وأرغم التطهير العرقي بالفعل ٠٠٠ ٦٠٠ شخص، غالبيتهم من النساء والأطفال، على اجتياز الحدود أملا في البقاء على قيد الحياة، دون احتساب المشردين داخليا، الذين لا نعرف أرقامهم.

ولدينا ثلاث أولويات محددة لحل هذه الأزمة. وقد أبلغنا بها السلطات البورمية وأكدنا عليها، ولا سيما في إطار اجتماع مجلس الأمن بصيغة آريا الذي نظمته فرنسا مع المملكة المتحدة، بمشاركة السيد كوفي عنان، خلال رئاستها للمجلس الشهر الماضي. وتحدث المفوض السامي خلال تلك الجلسة. وفي المدى القصير، يجب أن تتوقف العمليات العسكرية للجيش البورمي، ويجب استعادة الوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية من أجل إتاحة العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للاجئي الروهينغيا إلى بلدهم. ويكمن مفتاح الحل في الامتثال لتلك المتطلبات الثلاثة.

وأود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا لبنغلاديش، التي فتحت حدودها واستقبلت مئات الآلاف من لاجئي الروهينغيا. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للجهود التي تبذلها بنغلاديش. وخلال مؤتمر المانحين الذي عقد في جنيف في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ساهمت فرنسا بمبلغ ٣ ملايين يورو تقريبا. وأود أيضا أن أشدد على الحاجة إلى أن يشمل الحوار بين بورما بنغلاديش بشأن عودة اللاجئين المفوضية. وهذه نقطة حاسمة، لا بد لي من التأكيد عليها، لدعم البيان الذي أدلى به في هذا الصدد السيد غراندي للتو.

وأخيرا، ستتوقف عودة اللاجئين الروهينغيا الآمنة والطوعية والمستدامة في نهاية المطاف على النظر فعليا في الأسباب الجذرية للأزمة، ولا سيما مسألة المواطنة والحقوق المتساوية لجميع الأشخاص الذين ينتمون إلى طائفة الروهينغيا. وستظل فرنسا منخرطة بشكل تام، بالاشتراك مع المملكة المتحدة وشركائها، لبلورة استجابة قوية وموحدة من جانب المجلس. وقد حان الوقت لترجمة الأقوال إلى أفعال، ويجب أن نفعل ذلك على وجه السرعة لمواجهة التطهير العرقي الذي يجري أمام أعيننا.

وفي أفريقيا، فإن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تثير بالغ القلق، حيث بلغ عدد اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة مستوى مماثلا لذلك الذي شهدناه في ذروة الأزمة خلال عام ٢٠١٣. وهذه الحالة هي نتاج لتدهور الحالة الأمنية المسجلة منذ عدة أشهر في الشرق والشمال الغربي من البلد، بسبب تزايد عدد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة،التي يقتصر هدفها الوحيد على احتكار الأراضي والموارد وتشويه سمعة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويجب وقف هذه الدوامة وإحياء دينامية إيجابية، كما قال الأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق، يُنتظر أن يسمح لنا التجديد المقبل لولاية البعثة بزيادة الموارد البشرية للبعثة وإعادة تركيز عملها على أولويات حماية المدنيين ودعم العملية السياسية وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

وأخيرا، أود أن أتناول من جديد الحالة الإنسانية في سورية، التي لا تزال مقلقة للغاية. فقد اقتلع النزاع أكثر من ١١ مليون سوري من ديارهم، بينما شرد حوالي ٦,٣ ملايين منهم داخليا وهم يعانون من محدودية فرص الحصول على المساعدة الإنسانية. إن محنة المشردين داخليا في الغوطة الشرقية ومحافظة إدلب وحول الجدار الرملي مأساوية بشكل خاص. وعلاوة على ذلك، فقد لجأ أكثر من ١,٣ مليون سوري إلى البلدان المجاورة. وباسم

فرنسا، أشكر لبنان والأردن وتركيا، مرة أخرى، على استضافتها للغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين.

فاستضافة اللاجئين ليست واجبا أخلاقيا فحسب، بل إنها كذلك التزام بموجب التزاماتنا الدولية. ويتوجب علينا، في مواجهة هذه التحديات توفير قنوات آمنة وقانونية للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية، لا سيما بتعزيز الكفاح ضد المتجرين والمهربين. وقد كونت فرنسا الشهر الماضي، من ذلك المنطلق، أولى بعثات الحماية لإعادة توطين اللاجئين في أوروبا في إطار خطة عمل وسط البحر الأبيض المتوسط التي اعتمدناها مع شركائنا في آب/أغسطس.

كما أن استضافة اللاجئين هامة كذلك فيما يتعلق بالتضامن مع البلدان المجاورة لمناطق النزاع، التي تقف في الخطوط الأمامية لهذا النزوح الواسع النطاق –سواء كانت الدول المجاورة لسورية أو لبلدان حوض بحيرة تشاد أو القرن الأفريقي أو، مؤخرا، بنغلاديش. وقد قررت فرنسا، من أجل دعم جهودها، زيادة المعونة المالية إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بمقدار ١٠ ملايين يورو لدعم تلك الدول في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما يتطلب هذا التضامن تقاسم المسؤوليات. ولذلك تعهدت فرنسا بإعادة توطين ١٠ ٠٠٠ لاجئ من تركيا ولبنان والأردن والنيجر وتشاد بحلول عام ٢٠١٩.

ولا يمكن تحقيق استجابة فعالة ودائمة للتحديات الناجمة عن الزيادة في التشريد القسري، كما أصاب المفوض السامي غراندي في إشارته، إلا باتباع نهج شامل. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن الإسهام في تحديد وتنفيذ هذا النهج الجديد. وليتأكد السيد غراندي من التزام فرنسا الثابت بالوقوف إلى جانبه لتحقيق ذلك الغرض.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر السيد غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على إحاطته الإعلامية. إنها لمناسبة طيبة أن يكون بين ظهرانينا هنا هذا الصباح. وستظل الولايات المتحدة ثابتة في دعمنا لولاية المفوض السامي ولعمل مكتبه، الذي يكتسي أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى.

لا يمكن لهذا التحدي أن يكون أشد وأوضح، مع تشريد الأزمات الناشئة والتي طال أمدها لـ ٦٥ مليون نسمة قسرا – يعتبر ٢٢ مليون منهم لاجئين – في جميع أنحاء العالم. وللمجلس دور حيوي يؤديه في الحد من الخلل السياسي الكامن والنزاعات التي تؤدي إلى إطالة التشريد الجماعي والحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

وعندما ننفذ ولايتنا ونستمر في متابعتها، يمكننا أن ندرك النجاح. فلذلك، يتوجب علينا أن نبذل المزيد من الجهد لتنفيذ ولايتنا والعمل على منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، ولا سيما من خلال متابعة تنفيذ القرارات التي نتخذها في هذه القاعة. وإذ نفعل ذلك، من الأهمية بمكان أن نستمع إلى إحاطات إعلامية، كالتي سمعناها اليوم، من المفوض السامي لكي تذكرنا بالطابع الحرج والتأثير الحقيقي والبعد الإنساني للأزمات التي تحدث في جميع أنحاء العالم. وتبرز عدة حالات على الصعيد العالمي – كما وصفها لنا المفوض السامي اليوم – أهمية اتخاذ إجراءات أكثر قوة من أجل حل هذه المشاكل.

ففي بورما، فر أكثر ٦٠٣ ٠٠٠ من الروهينغيا إلى بنغلاديش المجاورة، منذ أواخر آب/أغسطس فقط، هربا من تصاعد انعدام الأمن ومزاعم بانتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان. وهنالك عدد غير معروف، ولكن من المرجح أن يكون كبيرا، من الروهنغيا مشردين داخليا في بورما في أعقاب حرق قراهم وإجبارهم على ترك ديارهم. وعلى الرغم من تناقص العنف المبلغ عنه، فإن استمرار انعدام الأمن والخوف من المزيد من العنف يهدد بدفع المزيد من الروهينغيا للنزوح إلى البلدان المجاورة.

وقد كثفت حكومة بنغلاديش على نحو يثير الإعجاب من استقبال المشردين وتوفير رعاية مؤقتة آمنة لهم، غير أن هذا عبء لا يمكن إنكاره على موارد بنغلاديش، وبطبيعة الحال، يود العديد من الروهينغيا أن يتمكنوا، ببساطة، من العودة بأمان إلى ديارهم المستحقة في بورما. إننا نرحب بالتزام مستشارة الدولة في بورما، أونغ سان سو كيي، بإمكانية عودة اللاجئين إلى ديارهم. ونحن نشجع حكومتي بورما وبنغلاديش على العمل بشكل وثيق مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طوال هذه العملية والسماح له ولغيره من منظمات الإغاثة بالوصول الكامل إلى السكان المشردين في جميع أنحاء البلد.

وفي جنوب السودان، يمكننا أن نرى التكلفة البشرية لعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها الأساسية تجاه مواطنيها. فقد فر أكثر من مليوني سوداني جنوبي إلى أوغندا والسودان وإثيوبيا وكينيا وغيرها من البلدان. وقد وجد اللاجئون الأمان والحماية في تلك البلدان المجاورة، غير أن موارد المجتمعات المحلية المضيفة وحكوماتها محدودة. وفي داخل جنوب السودان، شرد ١,٩ مليون نسمة إضافيين، ويواجهون استمرار انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، شرد الآن حوالي ٤ ملايين شخص داخليا. ويعيش العديد من المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة تشرد مطولة بسبب النزاع المستمر ومحدودية فرص الحصول على سبل العيش والخدمات الأساسية وغياب الإرادة السياسية من جانب الحكومة لمعالجة النزاع والتخلف، مما أدى إلى الحيلولة دون الاستثمارات اللازمة لتمهيد الطريق أمام الحلول الدائمة. وقد أدى الأثر المدمر لتجدد النزاعات وزيادة كثافتها في منطقة كاساي، إلى تشريد قرابة ١,٣ مليون شخص خلال العام الماضي، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى البلدان المجاورة على السواء.

وإذ تتواصل الحرب الأهلية في سورية، لا يزال ما يقدر بـ ١٣,٥ مليون شخص يعيشون في عوز داخل سورية وحدها، بمن فيهم ٦,٣ ملايين من المشردين داخليا و ٥,٣ ملايين لاجئ إضافي. وببساطة، فإن هذه الأرقام مذهلة وتصل إلى نصف عدد سكان سورية قبل بدء الحرب الأهلية. وقد استخدم نظام الأسد، في سورية، أسلحة كيميائية ضد السكان المدنيين وحول مدنا بكاملها إلى أنقاض بقصفها في مخالفة صريحة وقاطعة للقانون الدولي. وقد أدى رفض النظام السوري الفاحش السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان، بالإضافة إلى ذلك، واستمراره في ممارسته المتمثلة في إعادة توجيه المساعدة الإنسانية لأغراض سياسية، وتكتيكاته العسكرية إلى زيادة تفاقم المعاناة. وقد فر من نجا من الموت منهم بصورة أساسية إلى بلدان مجاورة مثل تركيا والأردن ولبنان، التي تضطلع بدور لا غنى عنه في توفير السلامة والدعم لهؤلاء اللاجئين في ظل ظروف، لا يمكن تصورها ولا وصفها، سببها كل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ونظام الأسد.

كما تسبب انتشار التطرف العنيف على مدى العقد الماضي في موجة جديدة من المعاناة والتشرد، اتسمت بعنف ووحشية غير معقولين. وقد استمرت جماعة بوكو حرام، على سبيل المثال، في دفع الأزمة الإنسانية في نيجيريا وحوض بحيرة تشاد إلى مستويات مدمرة، بينما أدت المكاسب التي تحققت مؤخرا ضد جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا إلى عودة ١,٣ مليون شخص تقريبا إلى مناطقهم الأصلية؛ ويظل حوالي مليوني نسمة تقريبا مشردين داخليا ولاجئين في الدول المجاورة.

إن الحل المستدام للنزاع السياسي والتنمية – في نهاية المطاف – في كل حالة من هذه الحالات، وفي حالات أخرى في أنحاء العالم، أمران أساسيان لإنهاء أزمة اللاجئين العالمية. ولذا يتعين على المجلس أن يتخذ إجراءات لتحقيق هذه الغايات.

كما يتوجب علينا الضغط على الدول الأعضاء لكي تكثف من جهودها وتكفل تزويد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالموارد الكافية لمقابلة المطالب المتزايدة التي تواجهها. وقد فاقت ميزانية المفوضية لعام ٢٠١٨ وعموم النداءات الإنسانية العالمية مرة أخرى – بالنظر إلى حجم هذه الأزمة العالمية – ميزانية العام الماضي إلى مستويات تاريخية، الأمر الذي يعكس الاحتياجات الإنسانية الاستثنائية للأشخاص المشردين قسرا في جميع أنحاء العالم.

والولايات المتحدة قدمت أكثر من ٨ بلايين دولار كمساعدات إنسانية في السنة المالية ٢٠١٧– وهو ما يمثل أعلى مستوى تاريخي – منها قرابة ١,٥ بليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وعلينا جميعا أن نلتزم بتعهداتنا بزيادة المساهمات في النداءات الإنسانية والتشجيع على إيجاد حلول دائمة للمشردين. ونحن كثيراً ما نطرح أعداداً– ٢٠ مليون، أربعة ملايين، ٦٠٠ ٠٠٠– نتحدث بها عن الناس بطريقة يسهل التعامل معها. نتكلم عن أرقام عوضاً عن الحديث عن أشخاص حقيقيين.

غير أن السفيرة هيلي اجتمعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسبوع الماضي مع نساء في مخيمات وصفن العيش في خوف مطلق – الخوف إن غادرن المخيم أن يتعرضن للاغتصاب، والخوف إن غادر أطفالهن المخيم أن يتم اختطافهم. ولا ينبغي لأحد أن يعيش على هذا النحو. ولا ينبغي لأحد أن يخوض تجربة هؤلاء الأشخاص في أي وكل يوم.

ولكن الصور التي التقطت أثناء زيارة السفيرة هيلي لنفس المخيمات يبدو فيها أطفال يبتسمون ويلوحون، ويعبرون في براءة عما لا يزال لديهم من أمل وفرح بينما يعيشون في عالم تحدث فيه أمور مروعة من حولهم. وتتمثل الحقيقة المحزنة في أنه بدون تصرف حكومتهم ومشاركة المجتمع الدولي، سينتهي بهم الأمر كوالديهم على الأرجح، فينتزع الآباء إلى الحرب وتعيش أمهاتهم في خوف دائم.

ولكن، بوسعنا أن نغير ذلك. فإذا كان هؤلاء الأطفال لا يزال لديهم أمل وسط حالتهم المزرية هذه، ينبغي لنا ذلك أيضاً. يجب أن نترجم هذا الأمل إلى عمل ملموس لكي نغير حياتهم إلى الأفضل. ونحن مدينون لهم وللأطفال في جميع أنحاء العالم بأن نأخذ ولايتنا كمجلس بجدية وأن نخضع تلك الحكومات للمساءلة عندما تفشل في حماية شعوبها. وعندئذ فقط يمكننا أن نقوم بدورنا لإيجاد مستقبل يمكن أن يعيشوا فيه، يعيشوا أحلامهم ويحققوا قدراتهم. إننا نريد أن يعرف هؤلاء الأطفال أننا نسمع أصواتهم، نحن هنا من أجلهم، وسنعمل لما فيه الخير لهم.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشارك الآخرين في تمنياتنا للرئاسة الإيطالية بكل التوفيق، ونعرب عن امتناننا للوفد الفرنسي.

ونرحب بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ونشكره على إحاطته الإعلامية.

اليوم، تشكل المساعدة المقدمة للاجئين وعديمي الجنسية عنصراً رئيسياً في الجهود الشاملة الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار الدولي. وإننا نثني على الجهود التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتعزيز فعالية نظام الحماية الدولية. ونحيط علماً بالدور الرائد للمفوضية في وضع ميثاق عالمي بشأن اللاجئين واعتماد مجموعة مناظرة من التدابير. ونعتقد أنه لو اجتمعت جهود المجتمع الدولي، ستسهم تلك التدابير كثيراً في تحسين أوضاع اللاجئين.

والحالة الراهنة للاجئين هي إلى حد كبير نتيجة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، خصوصاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونعتقد أن أولئك الذين اشتركوا في هذا التدخل

بنشاط يتحملون المسؤولية الرئيسية لتقديم المساعدة لضحايا تلك السياسات، أي اللاجئين والمهاجرين قسراً. وإن أكثر ما يساعد على التخفيف من معاناة اللاجئين هو إحلال سلام دائم في سورية وليبيا وغيرهما من البلدان المنكوبة بالنزاع. ومن المهم أيضا أن نثابر على مكافحة الإرهاب. وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة والبلدان الأصلية أمر أساسي، بما في ذلك لتهيئة الظروف الضرورية للعودة الطوعية للاجئين وضمان إعادة إدماجهم في المجتمع.

ويحدونا الأمل في أن تتيح لنا خبرة المفوضية ومهنيتها تحقيق تقدم سريع في معالجة حالة اللاجئين من ميانمار، الذين لقوا ترحيباً حاراً بفضل الجهود المتسقة والحثيثة التي بذلتها بنغلاديش.

ولا يزال التحدي الملح يتمثل في الحيلولة دون أن يخضع اللاجئون للاستغلال السياسي من جانب قوات تحرض على العداء الإثني والديني. ومن المهم أيضا أن تتواصل الجهود الرامية إلى منع الإرهابيين من التسلل مع اللاجئين، وتحاشي استخدام مخيمات اللاجئين لتجنيد المقاتلين وتدريبهم.

وبلدنا يسعى إلى تيسير الجهود الدولية لمساعدة اللاجئين. ونحن من المانحين للمفوضية، ونستضيف ونوفر الترتيبات على أراضينا لعدد كبير من اللاجئين والمهاجرين قسراً من بلدان مختلفة. ونقدم أيضاً كميات كبيرة من المساعدة الإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف. ونثق بأن المفوضية ستيسر هذه العملية بنشاط باتخاذ تدابير لتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين إلى ديارهم في سورية.

وتستضيف الأراضي الروسية حالياً أكثر من مليون أوكراني فارين من مناطق النزاع، ونوفر لهم حياة كريمة. ونحن على اتصال مستمر مع المفوضية بشأن هذه المسألة. ونرسل جزءاً من تبرعاتنا على أساس منتظم لتمويل عمليات المفوضية في أوكرانيا، ونقدم كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية للضحايا في جنوب شرق أوكرانيا. ونشكر المكتب لجهوده الرامية إلى لفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المسألة، وندعو إلى تغطية مستمرة وموضوعية للعواقب الإنسانية للأزمة الأوكرانية لتيسير إعادة إدماج اللاجئين العائدين والنازحين داخليا إلى جنوب شرق أوكرانيا.

ختاماً، أؤكد من جديد تقديرنا البالغ لأنشطة المفوضية، التي كثيراً ما تكون بمثابة شريان الحياة لملايين الأشخاص الذين يجبرون على الفرار من ديارهم.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تدين الصين الهجوم الإرهابي الذي وقع في نيويورك وتعرب عن تعازيها للضحايا.

ونحن نقدر جهود الرئاسة الفرنسية، ونهنئ إيطاليا على توليها الرئاسة.

والصين تشكر إيطاليا على عقد جلسة اليوم، وترحب بوكيل وزارة الخارجية في إيطاليا، السيد فينتشينزو أمندولا، الذي حضر إلى نيويورك لترؤس هذه الجلسة. ونشكر أيضاً مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته الإعلامية.

لا تزال أوضاع اللاجئين في جميع أنحاء العالم تتدهور. وقد أفضت النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية إلى ارتفاع عدد المشردين داخليا. والمشاكل التي تواجه اللاجئين معقدة ولها العديد من الأسباب الكامنة، وباتت طويلة الأمد ومختلطة في طبيعتها. وقد زادت عوامل مثل الإرهاب واضطراب الأوضاع الإقليمية والتدفقات المختلطة للاجئين والمهاجرين من صعوبة توفير الحماية للاجئين.

وخلال السنة الماضية، عملت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بقيادة المفوض السامي غراندي، بنشاط على إجراء إصلاحات داخلية وتكثيف جهودها التنسيقية وتحسين قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ، مما

أسهم إسهاماً كبيراً في حماية رفاه اللاجئين والاستجابة لأزماتهم. وتعرب الصين عن تقديرها لجميع تلك الجهود، وتدعم المكتب في الحفاظ على دوره الإيجابي في هذا الصدد.

وفي مواجهة حالة اللاجئين المعقدة وما يتصل بها من تحديات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل في إطار القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وعلى أساس الاحترام المتبادل. وتعزيز التعاون الدولي من شأنه تحقيق التآزر في معالجة مشكلة اللاجئين العالمية. وتتطلب هذه المسألة معالجة الأعراض والأسباب الجذرية من خلال زيادة الدعم والمساعدة المقدمة للبلدان والمجتمعات المضيفة، والقضاء على التمييز والتحامل ضد اللاجئين. ويجب أن نركز أيضا على الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى اللاجئين من خلال تسوية النزاعات سلمياً عن طريق الحوار، وزيادة المعونة الإنمائية للبلدان التي تحتاج إلى المساعدة وتهيئة الظروف الضرورية لعودة اللاجئين إلى ديارهم، وتشجيع التنمية الجارية في بلدانهم الأصلية.

ولدي تناول المسائل المتصلة باللاجئين، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم مبادئ الموضوعية والحياد، وأن يتفادي التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المعنية، وأن يحول دون تسييس الآليات الدولية لحماية اللاجئين وإساءة استخدامها.

لطالما تعاونت الصين مع مفوضية اللاجئين. وفي حزيران/يونيه، قام المفوض السامي غراندي بزيارة ناجحة إلى الصين، حيث توصّل الجانبان إلى توافق آراء ثابت بشأن تعميق أواصر التعاون بيننا. ووفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها في منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في أيار/مايو، ستعمل الصين مع المنظمات الدولية ذات الصلة في مسعى مشترك لتنفيذ مجموعة من مشاريع التعاون الدولي للبلدان الواقعة على طول الحزام والطريق، بما في ذلك توفير الغذاء والخيام والمباني السابقة التجهيز وغيرها من مواد الإغاثة للاجئين لتلك البلدان؛ وتقديم منح دراسية للاجئين؛ وتمويل مشاركة الرياضيين اللاجئين في المسابقات الدولية والإقليمية.

وخلال جولة القادة من أعمال المنتدى، وقعت وزارة التجارة الصينية أيضاً اتفاقاً للتعاون مع مفوضية اللاجئين، حيث تعهدت بـ ٨ ملايين دولار للمفوضية بوصفه تخصيص اعتمادات لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستواصل الصين بجدية الوفاء بمبادرات المساعدة المذكورة وتنفيذها بفعالية. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف في المشاركة بنشاط في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن اتفاق عالمي بشأن اللاجئين، والتي ستبدأ في العام المقبل، بغية المساهمة في تحسين الإدارة العالمية للاجئين.

تنطوي المشكلة في ولاية راخين بميانمار على عوامل تاريخية وعرقية ودينية معقدة. إن العديد من الاختلافات والتناقضات تعتمل منذ وقت طويل. وتعمل حكومة ميانمار الآن بنشاط على تخفيف حدة التوتر في ولاية راخين، وتتجه الحالة هناك الآن صوب الاستقرار. تبحث ميانمار وبنغلاديش الآن عن تسوية لمشكلة ولاية راخين من خلال المفاوضات والمشاورات الثنائية. وينبغي أن تتحلّى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالصبر وأن توفرا المساعدة البناءة والتعاون لميانمار عن طريق العمل معاً لإيجاد حل مناسب لهذه المشكلة.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي أول جلسة عامة برئاسة إيطاليا أود أن أهنئ بلدكم، سيدي الرئيس، على توليكم هذا المنصب وأن أتمنى لكم كل النجاح في توجيه أعمال المجلس خلال هذا الشهر.

وأشكر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على عرضه الشامل لحالة اللاجئين على الصعيد العالمي وعلى بيان التحديات الرئيسية والأولويات العملياتية والمتعلقة بالسياسات العامة للمفوضية، التي تحتل الوقاية مكانة بارزة فيما بينها. ونثني على جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

في التصدي للمشاكل التي تواجه اللاجئين في مختلف أنحاء العالم. ولا غنى عن جهودها في معالجة وحل الأزمات الإنسانية ذات الصلة والتي لا تزال، لسوء الحظ، حقيقة محزنة في القرن الحادي والعشرين.

وتثني أوكرانيا على أنشطة مفوضية اللاجئين في هذا الميدان، ولا سيما اعتماد خمسة توجيهات استراتيجية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١، والتي ستوجه عمل المفوضية مع جميع الأشخاص الذين تعنى بهم. وبالنظر إلى حجم النزاعات على الخريطة العالمية والعدد المتزايد من الأشخاص المتضررين، فإن عملية إصلاح المفوضية وقدراتها للاستجابة للتحديات الجديدة موضع ترحيب كبير. إن استمرار العمل على إشراك الجهات الإنمائية الدولية في البحث عن حلول طويلة الأمد للأزمات الإنسانية أمر جدير بالملاحظة. ونثني على إحراز تقدم على هذا المسار ونشجع على تحقيق المزيد.

إن الالتزامات التاريخية التي قدمتها الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ هنا في نيويورك، من خلال اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، ينبغي أن تؤدي إلى النجاح في وضع الاتفاق العالمي من أجل اللاجئين لمواجهة حالات النزوح القسري بصورة أكثر شمولاً وتوفير حماية أفضل لجميع الأشخاص المتضررين. وترحب أوكرانيا بالجهود الكبيرة للمفوضية ومشاركتها في حماية ومساعدة النازحين داخلياً في جميع أنحاء العالم، الذين يمثلون نسبة كبيرة من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في إطار ولايتها.

ونرحب بزيارة المفوض السامي إلى أوكرانيا في العام الماضي، مما أدى إلى توليد زخم إيجابي في التصدي لحالة المشردين داخلياً في بلدي. ونتيجة لاستمرار العدوان الروسي ضد أوكرانيا، صار هنالك ١,٧ مليون من المشردين داخلياً في بلدي. أجبر كل هؤلاء الأشخاص على ترك ديارهم في القرم وأنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك عقب الاحتلال العسكري لهذه الأقاليم من جانب الاتحاد الروسي الذي يقدم نفسه، كما سمعنا للتو، بوصفه من الجهات المانحة الإنسانية بينما لم يبرح في الواقع عن كونه أحد المانحين للأسلحة الثقيلة والمرتزقة والقوات النظامية في دونباس.

ليس تشريد السكان على هذا النطاق في القارة الأوروبية شيئاً يمكن تجاهله أو التغاضي عنه أو تجميله، أولئك الأشخاص يستحقون الذكر، مثلما فعل المفوض السامي عن حق، جنباً إلى جنب مع اللاجئين والمشردين داخلياً في سورية واليمن وجنوب السودان وميانمار وغيرها من البلدان. وفي ضوء ذلك، نشكر المفوضية وشركاءها الدوليين، بما في ذلك فرادى الدول الأعضاء، على المساعدة القيّمة المقدمة استجابة لأزمة التشرد في أوكرانيا. وسنواصل، من جانبنا، العمل بنشاط لدعم أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك في بلدي.

السيد صديقوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الإيطالية على تسليط الضوء على محنة اللاجئين وأشكر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السيد غراندي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اتفقت معظم البلدان على حماية اللاجئين بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. بيد أن هذه الرؤية لعالم أفضل قد تآكلت مع تطور أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل على الصعيد العالمي. ولذلك نحن بحاجة إلى حلول جماعية وقيادة ذات رؤية وتعاون عالمي على نطاق واسع. ومن الأمور ذات الأولوية بينها إنهاء النزاعات والاضطهاد والإرهاب والتطرف العنيف التي تجبر الناس على الفرار؛ وتنفيذ اتفاقات السلام؛ وتوطيد وقف إطلاق النار، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية.

إن منبر أستانا لدعم عملية جنيف للتخفيف من حدة الحالة في سورية مثال جيد. ينبغي أن تكون حماية المدنيين هي المسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء في مناطق النزاع والتي

يجب مساعدتها على بناء القدرات في مجالات سيادة القانون، والحكم الرشيد، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز حقوق الإنسان والاستثمار في التنمية لتهيئة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولذلك فمن الواضح أن حماية المدنيين ينبغي أن تكون عنصراً أساسياً في ولايات جميع عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد والبعثات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون خبراء الحماية متمركزين استراتيجياً في جميع وحدات البعثة والآليات الأخرى، ويعملون بشكل وثيق مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وحكومات البلدان المضيفة، وكذلك مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويجب توفير التدريب بشأن حماية اللاجئين والنساء والأطفال. ويجب الحرص على تحري أن لدى اللاجئين في المخيمات ما يكفي من الغذاء والماء وأنهم لا يخضعون للعمل القسري والاعتداء والاستغلال الجنسيين.

إن فهم الأسباب الجذرية للتشرد ضروري للتنمية الطويلة الأجل ولتعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية من خلال الاستثمار في الحد من الفقر وفي التعليم وخلق فرص العمل والخدمات الأساسية. ويجب أن تكون معايير حماية المدنيين أيضاً جزءاً من لجان الجزاءات ذات الصلة، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تنفذ جميع التدابير المتصلة بمكافحة الإرهاب، في امتثال تام للقانون الدولي. ولا يقل عن ذلك أهمية مواءمة التشريعات وتعديل القوانين الجنائية وفقاً لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا تؤدي مكافحة الإرهاب إلى قتل المدنيين أو طردهم، مما يؤدي بهم إلى الفرار إلى بلدان أخرى. من الضروري توفير الحماية للمستشفيات وسيارات الإسعاف والبنية التحتية الحيوية للمدارس والطاقة والنقل والاتصالات لخدمة السكان المحليين. وينبغي بدء برامج مكثفة لتمكين اللاجئين والمشردين داخلياً من العودة إلى ديارهم.

وقد أشار الأمين العام غوتيريش في كلمته أمام مجلس الأمن في الشهر الماضي، مقتبساً من إحصاءات برنامج الأغذية العالمي، إلى أن ”زيادة بنسبة ١ في المائة في انعدام الأمن الغذائي تفضي إلى ارتفاع عدد اللاجئين بنسبة ٢ في المائة“ (S/PV.8069، صفحة ٤).

والصراع في أحد البلدان يفرض على جيرانه توفير الأغذية والخدمات الأساسية للاجئين. وبوسع ذلك أن يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار، مما يؤثر على أمن المنطقة بأسرها وخارجها. لذلك، فإن الإجراءات عبر الحدود لن تصبح اجراءات متضافرة إلاّ من خلال نهج إقليمي ودون إقليمي. وحجم أزمة اللاجئين مثير جداً للجزع، بحيث يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد الدعم لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. ومن شأن الجهود الدؤوبة أن تمكّن من إنشاء نظام قوي للاجئين يوفر اللجوء لأصحاب الطلبات المشروعة، ويوفر مجموعة مواد البقاء الأساسية والتكميلية، حتى للأُسر التي تستضيف لاجئين. وهناك قرابة ٨٤ في المائة من اللاجئين في الوقت الحاضر تستضيفهم بلدان متوسطة ومنخفضة الدخل. إنها جديرة بالدعم.

وبالمثل، ينبغي فتح طرقات آمنة للاجئين، ووضع برامج لإعادة التوطين. وعلى غرار ذلك، إن إنقاذ الأرواح ينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي، بحيث لا يموت أحد بسبب عبور الحدود أو الفرار في قارب. والمتوقع من جميع البلدان أن تحقق مع العصابات التي تستغل اللاجئين والمهاجرين وأن تقاضيها، إلى جانب الاستثمار في عمليات البحث والإنقاذ، ومساعدة مَن هم في محنة.

ونحن بحاجة أيضاً إلى مكافحة كراهية الأجانب، والعنصرية، والتوترات العرقية التي تؤدي إلى القتال وطرد السكان بشكل عبثي. وكازاخستان مستعدة لمشاطرة الدروس التي استخلصتها من خبرتها نتيجة عقد ثلاثة مؤتمرات سنوية للزعماء التقليديين

والدينيين من جميع الأديان، وإنشاء مجلس الشعب في كازاخستان الذي يضم جميع الطوائف الإثنية والدينية، ولا سيما الشباب، من أجل تعزيز الوحدة والوئام الاجتماعي.

وكازاخستان، إلى جانب جيرانها، تبذل كل جهد ممكن لوضع وتنفيذ السياسات التي تكفل حقوق الإنسان الأساسية في جميع أنحاء آسيا الوسطى. وبلدي لديه سجل طويل من التعاون الممتاز مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وكذلك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها. وبغية تنسيق الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى مواجهة تدفق اللاجئين إلى آسيا الوسطى ومنها وداخلها، وضعت كازاخستان، بالتعاون مع المفوضية ومنظمة الدولية للهجرة، عملية ألماتي الاستشارية الإقليمية لعام ٢٠١١ بغية إنشاء آليات لرصد الهجرة غير القانونية، ووضع سياسات جديدة ومتسقة وشاملة ومتمايزة. وتشمل تلك المبادرة الإقليمية في الوقت الحالي سبع دول أعضاء ودولتين مراقبتين من منطقتنا من العالم. وسوف يتوسع نطاقها الجغرافي مع التدفق المتزايد للسكان في جميع أنحاء المنطقة.

وأخيراً، تلتزم كازاخستان التزاماً قوياً بالتوصل إلى نتائج ملموسة بشأن مسألة اللاجئين مع الأمم المتحدة وسائر الدول الأعضاء، استناداً للمبادئ الأساسية لكرامة الإنسان والعدالة والحرية.

السيد إنتشوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، تعرب بوليفيا عن تهانيها للوفد الفرنسي على النجاح في تأدية أعماله واختتام رئاسة مجلس الأمن في الشهر الماضي على نحو مثمر. وبالمثل، نعرب عن أفضل تمنياتنا للوفد الإيطالي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ونقدّر مبادرته إلى عقد جلسة الاحاطة الاعلامية اليوم بشأن موضوع هام جداً لم يناقَش في المجلس منذ عام ٢٠٠٩.

ويحدونا الأمل أن يجري تناول مسألة اللاجئين من الآن فصاعداً على نحو أكثر تواتراً، لأنها موضوع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلم والأمن الدوليين. ونحن نقدّر أيضاً الإحاطة الإعلامية التي قدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي.

وفقاً للبيانات الواردة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكما ذكر السيد غراندي، كان هناك في نهاية عام ٢٠١٦ بسبب الحرب والاضطهاد والصراعات المسلحة والعنف حوالى ٦٥ مليوناً من المشردين قسراً في جميع أنحاء العالم، أكثر من ٢٢ مليوناً منهم لاجئون، و١٧ مليوناً منهم يعيشون في إطار ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأكثر من ٥ ملايين منهم كانوا مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقال الوكيل السابق للأمين العام للشؤون الإنسانية، ستيفن أوبراين، إننا نواجه أكبر أزمة إنسانية في العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

إن ويلات الحروب والصراعات المسلحة تجبر آلاف الناس على مغادرة أوطانهم وديارهم أملاً في إيجاد الظروف الأمنية الأكثر ملاءمة. فيتعين عليهم أن يتخلوا عن كل ما يعرفونه – أسرهم وأصدقاؤهم وديارهم وكل ما بنوه من عملهم طوال حياتهم. غير أن عذابهم الأليم لا ينتهي عند هذا الحد. وما أن يغادروا منازلهم، حتى تصبح الحالة التي يواجهونها، إذا بقوا على قيد الحياة، محفوفة بالمخاطر، لأنهم غالباً ما يصنفون باعتبارهم مشكلة أو عبئاً، ويُشكك في دوافعهم. بل ويوضعون أحياناً في مخيمات ويرغَمون على البقاء فيها.

في الوقت الراهن، وكما ذكر المفوض السامي، فإن إحدى أكثر الحالات تعقيداً تنطوي على أكثر من نصف مليون من شعب الروهينغيا الذين اضطروا إلى ترك منازلهم والتماس اللجوء في بنغلاديش. ونحن نشيد بحكومة بنغلاديش ونسلط الضوء على الاستعداد الذي أبدته تجاه قبول الآلاف من اللاجئين.

وفي هذا السياق، نشيد أيضاً بجميع البلدان التي تستقبل بأذرع مفتوحة جميع الأشخاص الذين يفرون من ويلات الحرب والعنف والصراع المسلح.

وبالمثل، إن العديد من اللاجئين هم من سورية. فبعد سنوات من الحرب والصراع، فقدَ الكثيرون الأمل، وهم لا يؤمنون بأنهم سيعودون إلى بلدهم. فاختار العديدون منهم القارة الأوروبية للبدء من نقطة الصفر. ويضطرون إلى القيام بذلك في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر، ويحملون معهم ما يستطيعون وهم في حالة من الفقر. والعديد منهم يعانون من صعوبات في الحصول على عمل لائق، سواء بسبب مركزهم كلاجئين أو بسبب الحواجز الثقافية أو اللغوية، وحتى الأطفال يُضطرون إلى ترك المدارس من أجل العمل لمساعدة أسرهم.

وبغية وضع حد لهذه الأزمة والأزمات الأخرى، من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للحرب، والصراعات المسلحة، والإرهاب، والتهديد بالعنف، وهي حالات تنجم في كثير من الحالات عن سياسات التدخل وتغيير الأنظمة. وهذه التغييرات غالباً ما لا تترجم إلى تحولات سلمية أو ديمقراطية. وفي هذا الصدد، إن مسؤولية جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة تتمثل أولاً في الاعتراف بالدَين التاريخي تجاه تلك الدول وأولئك الناس الذين يعانون بسبب أعمال غالباً ما تُرتكب خلال الصراعات، بتشجيع وقيادة بعض القوى العسكرية والاقتصادية. لهذا السبب، نعتقد أن بعض البلدان تروّج لكره الأجانب والتمييز والعنصرية من خلال إغلاق حدودها، وبناء الجدران، وتجريم الهجرة، ومنع الوصول إلى اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي هذه السياسات إلى تأجيج خطاب الجماعات الإرهابية التي نسعى جميعاً إلى مكافحتها، بما في ذلك، بطبيعة الحال، التعصب من جانب مختلف المعتقدات الدينية.

وفي هذا الصدد، وخلال المؤتمر العالمي للشعوب الذي انعقد في حزيران/يونيه تحت شعار ”من أجل عالم بلا جدران، ونحو المواطنة العالمية“، اقترحت بوليفيا أن نعمل معاً بشأن مفهوم المواطنة العالمية، والهدف، إلى جانب خفض الاتجار بالبشر، هو التقليل من الحواجز التي تمنع اللاجئين من تجنّب الحروب والصراعات المسلحة.

وندعو الدول إلى التفكير في الالتزام المشترك بالتضامن من أجل استقبال اللاجئين وتوفير الحماية لهم، وإلى التقيد بهذا الالتزام، فضلاً عن مساعدتهم على البحث عن سبل لتحسين اكتفائهم الذاتي، وإعادة التوطين في بلدان ثالثة، وتهيئة الظروف المواتية لعودتهم الطوعية. والمبادرات من قبيل إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وهو وثيقة عن الإرادة السياسية لزعماء العالم لإنقاذ الأرواح، وحماية الحقوق، وتحمّل المسؤولية على الصعيد العالمي، تؤسس لاتفاق عالمي يمكنه أن يحدث تغييراً ملموساً في كيفية التصدي للتشريد القسري.

كما نؤكد على أن اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ لا يزالان يشكلان الدعامتين الأساسيتين للنظام الدولي لحماية اللاجئين. وعلى الرغم من أن نظام حماية اللاجئين قد تعزز منذ عام ١٩٥١ باعتماد صكوك إقليمية في مختلف القارات، فإن نظام الحماية أخذ يضعف بسبب عدم التنفيذ. ونتيجة لذلك، تضاءلت الفرص لإقامة نظام مبني على التفاهم والتعاون المتبادلين.

وفي كثير من الحالات تشح المساعدات، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فعلى سبيل المثال، إن مستويات التمويل اللازمة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولعملها في جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي لا تبلغ سوى ٩ في المائة و ١١ في المائة على التوالي.

وبالنسبة لجنوب السودان والبلدان المجاورة التي تستضيف مليوني لاجئ من هذا البلد، يبلغ مستوى التمويل ٣١ في المائة فقط. كما أن الموارد المتاحة لسورية والبلدان المجاورة المضيفة قد انخفضت عن مستويات العام الماضي.

تشير الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي إلى استمرار زيادة التشرد خلال العقد المقبل، بينما يتخذ أشكالا جديدة ومختلفة. وستتأثر أنماط التشرد بالزيادة في عدد سكان العالم، الذي سيزيد من العدد الحالي البالغ ٧ بلايين نسمة إلى أكثر من ١٠ بلايين نسمة في عام ٢١٠٠ – وهي زيادة ستحدث في معظمها في أفريقيا وآسيا. وفي ذلك الصدد، ستزداد احتياجات اللاجئين لتصل إلى مستوى أكبر بكثير، مما سيؤدي إلى حالات معقدة في توفير الموارد لمخيمات اللاجئين. لذلك، يجب على المجتمع الدولي الوفاء بتعهداته بشكل ملموس لتقديم دعم مستدام للبلدان التي تستضيف تدفقات كبيرة من اللاجئين.

ختاما، ومن أجل إيجاد حلول ملموسة، يجب أن تعمل الدول على ضمان العودة الطوعية للاجئين في الوقت المناسب وكذلك إدماجهم في المجتمعات التي تمر بحالات النزاع طويلة الأمد. كما يجب إدماج الحلول المتعلقة باللاجئين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تعزيز الالتزامات المتعلقة بتوفير إعادة التوطين ومواقع التوطين والتنقل للاجئين، وإشراكهم بصورة فعلية في البحث عن حلول. وكل ذلك يتطلب التضامن والتعاون وتقاسم المسؤولية الدولية. ويجب علينا جميعا أن نتحمل المسؤولية التي نتشاطرها فيما يتعلق بهذه الأزمة.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا أن أهنئ وفد فرنسا على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأتمنى لكم، سيدي، ولوفد بلدكم كل النجاح خلال فترة رئاستكم، التي يمكنكم أن تعولوا خلالها على دعم وفد أوروغواي.

وأشكر السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الإعلامية الشاملة، التي بين فيها معلومات مفصلة وحسنة التوقيت عن الحالات الأكثر إلحاحا والتي يصعب إدارتها. ومن المهم للغاية أن نعي وجهات نظر المفوض السامي لدى التصدي للعديد من النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأتفق معه على أن جلسات الإحاطة كهذه الجلسة يجب أن تُعقد مرة واحدة على الأقل في السنة.

للأسف، يشهد العالم أعدادا قياسية من اللاجئين. وغالبية الـ ٦٥,٥ مليون شخص الذين شُردوا قسرا في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم اللاجئون وملتمسو اللجوء والمشردون داخليا، قد فروا من ديارهم بسبب نزاعات شتى. ويمثل هذا العدد، ٦٥,٥ مليون شخص، ١٩ ضعف عدد سكان بلدي، وذلك العدد هو مجرد نقطة مرجعية. فبعيدا عن الإحصاءات، التي تبدو هائلة، ينبغي لنا أن نحاول فهم الحياة الفعلية الكامنة وراء تلك الأرقام. وليس من قبيل المصادفة أن البلدان التي يخرج منها أكبر عدد من اللاجئين مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن: سورية وأفغانستان والصومال وجنوب السودان والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي وميانمار.

وبناء على ذلك، فإن العلاقة المباشرة بين النزاعات وعدد اللاجئين في جميع أنحاء العالم أمر لا جدال فيه. والمجتمع الدولي بأسره، وخاصة مجلس الأمن، مسؤول عن التركيز على منع نشوب النزاعات لتجنب استمرار الزيادة في عدد اللاجئين والمشردين داخليا. إن منع نشوب النزاعات واعتماد سياسات ترمي إلى تحقيق الاستقرار الطويل الأمد سيمكنان من وقف العدد المتزايد من اللاجئين والمشردين داخليا.

وخلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الذي عُقد أثناء الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في نيويورك في العام الماضي، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. ويهدف ذلك الإعلان السياسي التاريخي إلى تحسين الطريقة التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، بما في ذلك حالات اللجوء التي طال أمدها. ونشيد بعمل المجتمع الدولي، وفي نفس

الوقت، نود أن نسلط الضوء على جوانب سياسة أوروغواي المتعلقة باللاجئين.

اعترفت أوروغواي بحق اللجوء وحقوق اللاجئين من خلال اعتماد قانونها ١٨-٧٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويتمتع جميع الأشخاص في أوروغواي بالحق في التماس اللجوء على أراضينا الوطنية للحفاظ على حياتهم ورفاههم الجسدي والمعنوي والفكري والحرية والأمن. كما تتبنى أوروغواي مبدأين أساسيين فيما يتعلق باللاجئين، وهما مبدأ عدم الإعادة القسرية عند الحدود والسرية. ويكفل المبدأ الأول أنه عند أي نقطة لمراقبة الهجرة، لا يجوز منع أي فرد يعرب عن عزمه التماس اللجوء من دخول أوروغواي. وهذا الحكم ينطبق حتى على الحالات التي لا يكون لدى ملتمس اللجوء فيها الوثائق المطلوبة بموجب قانون الهجرة أو الذي يبرز وثائق مزورة أو مزيفة بوضوح. وفيما يتعلق بالسرية، لا يجوز الإعلان عن أي معلومات بشأن طالبي اللجوء أو اللاجئين.

ولحين الانتهاء من عملية البت في الالتماس، لكل ملتمس للجوء في أوروغواي الحق في إصدار وثيقة هوية مؤقتة، ذات مواصفات مشابهة للوثائق التي تصدر للمقيمين بصورة قانونية، وبالتالي تيسير حصوله على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم والعمل القانوني. وبمجرد منح مركز اللاجئ القانوني، يُستعاض عن تلك الوثيقة لاحقا بنفس شكل تحديد الهوية الذي يصدر للمقيمين.

وبدلا من مواصلة عرض تفاصيل سياساتنا الوطنية للاجئين، نعتقد أن اتباع نهج إيجابي في مجال اللاجئين سيضع المجتمع الدولي على الطريق الصحيح المؤدي إلى التصدي لذلك التحدي العالمي. وعلى النحو المنصوص عليه في إعلان نيويورك، فإن توفير الحماية لمن أُجبروا على الفرار والالتزام بدعم البلدان والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم هو تقاسم للمسؤوليات الدولية، يجب تحمله بطريقة أكثر إنصافا ويمكن التنبؤ بها. ويجب علينا معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري ودعم المجتمعات المضيفة وتعزيز الحلول المستدامة للاجئين، ولا سيما عندما يطول أمد مركز اللاجئين. وفي الأجل القصير والمتوسط، يمكن للمفوض السامي غراندي أن يعول على التزام أوروغواي بالمشاركة النشطة والبناءة في وضع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة إيطاليا على توليها رئاسة مجلس الأمن. ونعرب لها عن دعمنا الكامل.

وأود أيضا أن أعرب عن تعاطفنا مع ضحايا هجوم جنوب مانهاتن. إن الهجوم تذكير صارخ بأن الهجمات الإرهابية يمكن أن تحدث في أي مكان وتشن على أي شخص.

وأود أن أعرب عن امتناني للسيد غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

يتمثل دور مجلس الأمن في العمل على تحقيق السلام والأمن في العالم، ولكن يتم تذكيرنا باستمرار بأن المسائل الإنسانية، بما في ذلك مسألة اللاجئين، يجب أن تحتل جزءا كبيرا من اهتمام المجلس. وكما أوضحت الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غراندي، فإننا نشهد حاليا زيادة في شدة الأزمة الإنسانية. وهناك حاجة أكبر إلى تعزيز الاستجابة لمسألة اللاجئين. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، ساهمت اليابان بحوالي ١٥٠ مليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك معونات في صورة منحة للطوارئ لميانمار وبنغلاديش، وكذلك للشرق الأوسط وأفريقيا.

وفيما يتعلق بالأزمة الإنسانية في سورية، فلئن كان مجلس الأمن ما برح يعالج الحالة في ذلك البلد منذ ست سنوات، إلا أنه لم يحدث أي تحسن ملموس. ونظرا للحالة الحرجة للاجئين من سورية، ما انفكت اليابان تقدم المساعدات إلى المجتمعات

المحلية المضيفة من خلال الأمم المتحدة. وقبلت اليابان ايضا طلابا سوريين، لتساعدهم على مواصلة دراستهم في اليابان. ونحن نعتقد أن هذه الفرص التعليمية لن تكون فقط بمثابة مسار تكميلي للفئات الضعيفة من السكان، بل ستسهم أيضا في بناء قدرات شباب اليوم، الذين سيعيدون بناء سورية غدا. وتولي اليابان أهمية لأنشطة تخفيف الآلام التي يعانيها الشعب السوري بسبب النزاع الذي طال أمده، وبناء القدرة على الصمود في مجتمعاته المحلية.

وتشكل حالة اللاجئين والأشخاص المشردين في ميانمار وبنغلاديش مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ولمعالجة هذا الوضع، زادت اليابان المعونة الطارئة الكبرى التي تقدمها إلى ٤ ملايين دولار في أيلول/سبتمبر، إضافة إلى مساهمة قدرها ١٢ مليون دولار قدمت بالفعل في وقت سابق من هذا العام من خلال المنظمات الدولية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تساعد المتضررين من الحالة الراهنة.

وتولي اليابان أهمية للجهود التي تبذلها المفوضية في تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وسيكون الإطار عنصرا هاما في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي سيعتمد في العام المقبل. ونحن نرى الإطار كمبادرة تتماشى مع العلاقة بين التنمية والشؤون الإنسانية، وهو ما تؤيده اليابان تأييدا قويا. واستنادا إلى هذه الفكرة، نفذت اليابان مشاريع في مجالات المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي، بالتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها المفوضية، في أماكن مثل أوغندا، والعراق، وتركيا. وفي الوقت ذاته، نولي أيضا مزيدا من الاهتمام للإطار من زاوية إضافة عنصر هام آخر للعلاقة بين التنمية والشؤون الإنسانية، وهو أمر توليه اليابان أهمية متزايدة. ويعد دور مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع لجنة بناء السلام، بالغ الأهمية في دعم العملية السياسية من أجل السلام وإتمام هذه العلاقة.

ولا يمكن تحقيق الحلول الدائمة لقضية اللاجئين إلا عن طريق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويعد دعم الاعتماد على الذات لدى اللاجئين ضروريا إلى أن يحين موعد عودتهم أو إعادة توطينهم، من خلال العملية السياسية. وعندما تنتهي الأزمة الإنسانية ويعود اللاجئون إلى بلدانهم الأصلية، يُعد تقديم المساعدة بصورة سلسة – مثل بناء السلام من أجل إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، والحد من الفقر والتنمية الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار ومنع تجدد النزاع – أمرا أساسيا.

وستواصل اليابان العمل داخل مجلس الأمن وخارجه من أجل تأمين السلام والحيلولة دون تجدد النزاع، وهو السبب الرئيسي للاجئين. وفي الوقت نفسه، تعتزم اليابان مواصلة تقديم المساعدة في مجالات المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي لضمان التعاون الفعال في تلك المجالات. وسوف تتعلم اليابان من تجربتها، وتأمل في العمل مع المجتمع الدولي، ولا سيما من خلال التعاون الوثيق مع المفوضية، من أجل تقديم المساعدة الفعالة.

السيد أبو العطا (مصر): يطيب لي في بداية حديثي أن أتقدم بالتهنئة لإيطاليا لتوليها رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، متمنيا لها كل التوفيق والنجاح في الاضطلاع بعملها. كما أود أيضا أن أتقدم بالشكر للسيد فيليبو غراندي، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الوافية للمجلس. وأود أن انتهز هذه المناسبة لكي أعرب عن خالص تقدير بلادي للعمل الدؤوب الذي يقوم به السيد غراندي في تحسين الظروف المعيشية للملايين من اللاجئين حول العالم.

لقد أضحت ظاهرة النزوح القسري ظاهرة عالمية. حيث ينتقل الملايين من الأشخاص كل عام، هربا من النزاعات المسلحة أو الاضطهاد أو العنف، أو الإرهاب، أو الفقر المدقع، أو افتقار الأمن الغذائي، أو بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ، أو الكوارث

الطبيعية أو غيرها من العوامل. إن أي مراقب لأوضاع العالم اليوم، ولا سيما فيما يتعلق بمنطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا – التي تنتمي إليهما مصر – يسهل عليه استخلاص أن النزاعات المسلحة، والاضطهاد والعنف، بما في ذلك الإرهاب، من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى زيادة وتيرة تدفق اللاجئين عالميا خلال الأعوام القليلة الماضية. فخلال العام الحالي وحده نزح أكثر من مليوني لاجئ عن بلادهم بسبب الأزمات طويلة الأمد، ولا سيما الأزمة الإنسانية الحادة في ميانمار والتي أدت إلى نزوح أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ من مسلمي الروهينغيا هربا من العنف المنهجي الممارس ضدهم فضلا عن الأزمة السورية والتي لا تزال تمثل أكبر أزمة إنسانية من حيث تداعياتها على النزوح القسري للمدنيين. وفي ذات السياق، فلا يمكننا إغفال معاناة الملايين من اللاجئين الفلسطينيين الممتدة على مدار العقود الماضية واستمرار سعيهم لتسوية عادلة تلبي تطلعاتهم المشروعة لحياة أفضل.

وانطلاقا مما تقدم تؤمن مصر بضرورة تبني مقاربة شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري تشمل تبني إجراءات في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والإنسانية وغيرها، مع أهمية التركيز على البعد الإنمائي وفتح مسارات جديدة لقبول اللاجئين وليس من خلال الحلول الأمنية وغلق الحدود بما يخالف اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

ولعل أحد أكثر المجالات التي يمكن للأمم المتحدة المساهمة فيها بشكل إيجابي هو في مجال تسوية المنازعات بالطرق السلمية والحيلولة دون نشوبها مجددا، بالإضافة إلى التوصل إلى حلول سياسية دائمة لهذه النزاعات من خلال الدبلوماسية الوقائية. ومن هذا المنطلق، يتعين على مجلس الأمن العمل من أجل منع تجدد النزاعات والاضطلاع بمهامه فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما الفئات الأكثر عرضة للانتهاكات من النساء والأطفال، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات طويلة الأمد لبناء السلام في الدول المتضررة. وتعد إحدى المهام الرئيسية لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مرحلة ما بعد النزاعات هي المساهمة في الجهود الرامية لإعادة اللاجئين بشكل آمن وطوعي وبشكل يصون كرامتهم إلى ديارهم وبالتنسيق مع الدول المعنية.

وختاما، نود الإشارة إلى أنه انطلاقا من إيماننا الراسخ بأهمية العمل المشترك والتعاون الدولي لمعالجة جذور الأزمة، فإن مصر تتحمل أعباء استضافة أعداد ضخمة من اللاجئين من مختلف الجنسيات. ويتمتع العديد منهم بمعاملة متساوية مع المواطنين المصريين في خدمات التعليم، والصحة، والسكن، والاستفادة من منظومة الدعم السلعي. ومن هذا المنطلق فإننا نرحب بالجهود الجارية من أجل صياغة وإصدار العهد الدولي للاجئين وبما يسهم في تقاسم الأعباء والمسؤوليات، وتطوير رؤية موحدة وموقف قوي لتوفير حياة كريمة لهؤلاء اللاجئين، واحترام حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.

السيد سيك (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): يود الوفد السنغالي أن يبدأ، سيدي الرئيس، بإعلان تأييده للتعازي التي عبرتم عنها، سيدي، فيما يتعلق بضحايا الهجمات الإرهابية التي أصابت الشعب الأمريكي، فضلاً عن الشعبين الأرجنتيني والبلجيكي.

وبمناسبة هذه الجلسة المفتوحة الأولى لهذا الشهر، يود وفد بلدي أن يهنئ الوفد الإيطالي على توليه رئاسة مجلس الأمن، فضلاً عن الإشادة بكم، السيد وكيل الوزارة أميندولا، لترؤسكم شخصياً جلسة اليوم. وأثني أيضاً على الوفد الفرنسي على أدائه المتميز في إدارة أعمالنا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ويرحب وفد بلدي بمبادرة الرئاسة الإيطالية لتكريس هذه الجلسة لمشكلة اللاجئين والمشردين داخلياً البالغة الأهمية، ولا سيما في حالات النزاع – وهي مسألة تقتضي إجراءات

عاجلة وحاسمة ومنسقة من المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية دائمة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن حالة اللاجئين في جميع أنحاء العالم، والتي تسلط الضوء على مناقشاتنا من خلال إقامة علاقة واضحة وبيان التكامل المنشود بين دور المفوضية ومجلس الأمن. ولهذا يكرر الوفد السنغالي النداء الذي وجهه أوائل المتكلمون لزيادة الحوار بينهما.

إن العدد غير المقبول البالغ ٦٥,٦ مليون شخص من المبعدين عن ديارهم في العالم عام ٢٠١٦ مقلق بصورة خاصة، لا سيما وأن معظم تلك الحالات تأتي بسبب النزاعات. ويتحمل المجلس المسؤولية الرئيسية عن تسوية هذه الحالة إذا لم يستطع منعها. وعلى اعتبار أن ٢٠ شخصاً في كل دقيقة – لا سيما من النساء والأطفال – يصبحون لاجئين أو مشردين داخلياً، فكم ألفاً من الناس، لا سيما النساء والأطفال – سيغوصون في غياهيب الشك عند انتهاء الإحاطة الإعلامية لهذا الصباح؟

ولهذا السبب من المؤسف، في رأينا، في وقت توجد فيه الموارد والقدرات البشرية أكثر من أي وقت مضى ليعيش كل فرد بكرامة أن المجتمع الدولي لا يزال يبحث عن حلول وتمويل لحل أزمات من صنع الإنسان في المقام الأول كان يمكن تجنبها. ولهذا تظلّ السنغال تؤكد على أن المسؤولية في حالات النزاع تقع على عاتق جميع الأطراف للتقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين من خلال توفير الحماية والمساعدة للمدنيين أولاً. ويُلزم الإطار المعياري القائم أطراف النزاع وسائر الجهات المعنية بعدم تشريد السكان المدنيين واتخاذ التدابير اللازمة لمنع التنقلات المحتملة وإدارتها.

وعندما لا تتمكن الحكومات الوطنية أو لا تقبل بأن تتحمل المسؤولية عن حماية المشردين داخلياً واللاجئين، يجب عندها على الجهات الفاعلة الدولية أن تعمل، باستخدام نهج ذي شقين، على تشجيع الدول والكيانات الأخرى على احترام التزامها بحماية هؤلاء السكان بموجب القانون الدولي، وفي الوقت نفسه، دعم تطوير القدرات المحلية والوطنية للوفاء بتلك المسؤوليات.

ويعتقد وفد بلدي أن مجلس الأمن يمكن له، بل يجب عليه، أن يستفيد بشكل أفضل من جميع الوسائل المتاحة له لمساعدة الأطراف المعنية على تحمل التزاماتها تجاه اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. ومثالاً على ذلك أن مذكرة المجلس للنظر في المسائل المتصلة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة تقترح قيام أعضاء المجلس باتخاذ بعض المبادرات فيما يتعلق بالتشريد القسري.

وبالمثل، يجب تعزيز العمل الدولي من أجل تحسين الدعم المقدم لهؤلاء السكان وللبلدان المضيفة لهم ولمجتمعاتهم المحلية. وفي الواقع، يزداد ثقل الأعباء الملقاة على البلدان المضيفة وبلدان العبور، وهي في معظمها بلدان نامية أو منخفضة الدخل.

وأود أيضاً أن أشدد على أهمية الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إذا أردنا تحسين الرعاية فيما يتعلق بالاستقبال والاندماج وتوفير الخدمات الأساسية وإدارة حالات انعدام الجنسية. وفي هذا الصدد، أود أن أسلّط الضوء على إحدى التوصيات الراسخة للمؤتمر الوزاري بشأن انعدام الجنسية في غرب أفريقيا، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٥. إنه يقترح أن الجنسية التي تُحدَّد وقتَ وصول اللاجئين قرينة صحيحة لا يمكن الاعتراض عليها إلا من دولة الأصل على أساس أدلة ملموسة يلزم أن تقدمها الدولة نفسها. إن الأشخاص البالغ عددهم ١٠ ملايين من عديمي الجنسية والذين أبلغت عنهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠١٦ يدُلّون على هشاشة اللاجئين من حيث فقدان هويتهم، ولا سيما عندما يطول أمد وجودهم في المنفى ويعتري إدارة بلدهم الأصلي خلل خطير.

كما يتطلب التصدي لمشكلة اللاجئين والمشردين إقامة شراكات إقليمية قوية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشير إلى إسهام أفريقيا في إدارة تلك الظاهرة – خاصة كما يتضح من اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي التي تنظم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا. ويجب أن نلاحظ أن القارة الأفريقية نفسها تستضيف ٣٠ في المائة من اللاجئين والمشردين البالغ عددهم ٦٥ مليوناً.

ولضمان حماية أفضل للمشردين داخلياً واللاجئين والتخفيف، قبل كل شيء، من تلك الظاهرة قدر الإمكان، تود السنغال أن تجدد دعوتها إلى تحسين منع نشوب النزاعات المستند إلى نظم إنذار موثوقة ودقيقة، فضلاً عن الحاجة إلى التعاون الصريح مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ومن هذا المنطلق نود، بالإشارة إلى إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، أن نؤكد من جديد التزام السنغال بتحقيق الأهداف التي حددها إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لضمان اعتماد اتفاق عالمي بشأن اللاجئين في عام ٢٠١٨، إذ أن من الواضح أن حل النزاعات ومنع نشوبها يتطلب إرادة سياسية حقيقية إذا أردنا التوصل إلى تسوية دائمة لمشكلة اللاجئين والمشردين داخلياً، بما في ذلك العودة الطوعية في ظل ظروف من السلامة والكرامة واحترام حقوقهم.

وإذ نضع في اعتبارنا أهمية مرحلة ما بعد النزاع في تجدد الأزمات، يبدو من المناسب أن نأخذ في الاعتبار التعزيز والحماية المنهجيين لحقوق الإنسان للاجئين والمشردين داخلياً في الجهود المبذولة لتوطيد السلام والحفاظ عليه.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار على النحو الواجب الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية لحماية المدنيين ويشدد على نهج وقائي واستباقي.

وبالإضافة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد حلول سياسية للنزاعات. من الضروري أيضا تقديم الدعم إلى البلدان في حالات النزاع لدى تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المرتبطة بمشكلة التشريد القسري، وكذلك من أجل تعزيز ثقافة العدالة والسلام عن طريق تعزيز مشاركة المرأة في حل النزاعات وتعزيز المجتمعات السلمية والمزدهرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي وكيل وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر المفوض السامي فيليبو غراندي على ملاحظاته الشاملة والممتازة، والأعمال التي اضطلع بها على أرض الواقع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة إلى جميع من هم في حاجة إلى حماية دولية، بمن فيهم ضحايا الاتجار.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على إسهاماتهم المتبصرة بشأن مسألة تستحق الاستجابة الجماعية العاجلة والمتسقة، فضلا عن الإجراءات الوقائية حيثما كان ذلك ممكنا. ولا يمكننا أن نغض الطرف إزاء المعاناة الإنسانية. كما لا يسعنا إخفاء عواقبها المأساوية عن الأجيال المقبلة. ولذلك، ندعو اليوم إلى العمل.

وأعتقد أن الإحاطات المنتظمة بشأن هذه المسألة تستحق ما هو أكثر من الترحيب. وبطبيعة الحال، ستواصل إيطاليا الاضطلاع بدورها، ويمكن لوكالة اللاجئين أن تعول على دعم إيطاليا الكامل. ومن ميانمار إلى ليبيا، ومن الصومال إلى الأردن واليمن، ستعمل إيطاليا جنبا إلى جنب مع الوكالة لضمان توفير الحماية والمساعدة للسكان المدنيين، ولا سيما أشد الفئات ضعفا ومن يستحقون حماية خاصة.

ونحن ندرك الحاجة المتزايدة إلى الموارد المالية من أجل العمل في سيناريوهات الأزمات المتعددة، وهذا هو السبب في أننا قررنا زيادة دعمنا المالي، ونُزمع أن نظل إحدى الجهات المانحة الرئيسية للوكالة. وبالإضافة إلى التبرعات السنوية للميزانية العادية وافقنا حتى الآن بالفعل، على مشاريع إنسانية طارئة إضافية. وستنفذ مبادرات أخرى بحلول نهاية العام. وتبين الأرقام الكبيرة التي عرضها المفوض السامي والحالات الحرجة العديدة التي تناولها في إحاطته الإعلامية، أننا نواجه بشكل واضح، أحد أخطر التحديات للاستقرار الدولي، ولا سيما بالنسبة لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن القانون الإنساني الدولي.

ويجب أن نحول التركيز على الحراك البشري من نهج حالة الطوارئ إلى نهج شامل وطويل الأجل. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدرتنا على التصدي للأسباب الجذرية للأزمات، وإعطاء الأمل والكرامة لأضعف شرائح السكان المدنيين، ولا سيما الشباب. والواقع أن إعلان نيويورك لعام ٢٠١٦ من أجل اللاجئين والمهاجرين قد حسن الطريقة التي بدأ المجتمع الدولي ينظر بها إلى حركة اللاجئين والمهاجرين الكبيرة وغير المنظمة، ويستجيب لها. ونحن بحاجة إلى استجابة مشتركة وإلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وفي رأينا أن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي سيعتمد في العام المقبل، ينبغي أن يمثلا خطوة إلى الأمام في منع واستئصال الأسباب الجذرية للهجرة القسرية وتدفقات اللاجئين. ولقد تبادلنا مقترحاتنا، التي تستند إلى ثلاثة إجراءات رئيسية، هي الاستثمار والحماية وتقدير القيمة – الاستثمار في دعم بلدان المنشأ والعبور، وحماية اللاجئين والمهاجرين الأكثر ضعفا، وتقدير قيمة الجوانب الإيجابية الكثيرة لتدفقات الهجرة.

وتتمثل أولوية إيطاليا في تعزيز مبدأين رئيسيين. الأول هو الشراكة بين بلدان منشأ التدفقات وعبورها ومقصدها. وهناك أدلة متزايدة على الحاجة إلى التعاون بشأن الهجرة، ليس فقط من أجل مكافحة الاتجار بالبشر والشبكات الإجرامية المرتبطة بتحركات المهاجرين، بل أيضا لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة. والمبدأ الرئيسي الثاني، الذي ذكرته بالفعل، هو المسؤولية المشتركة، في إدارة تدفقات الهجرة وحماية المهاجرين واللاجئين، ولا سيما الأشد ضعفا، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة على حد سواء.

ومع الإشارة بصورة خاصة إلى الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، تعد زيادة إعادة التوطين والسبل التكميلية للقبول ضرورية لمواجهة تدفق اللاجئين الحالي الواسع النطاق من مناطق الأزمات مثل سورية وليبيا وجنوب السودان والصومال وأفغانستان وميانمار.

وفي ليبيا، من الأهمية بمكان تحسين الحصول على الحماية والدعم لملتمسي اللجوء واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا والفئات الضعيفة من المهاجرين في ضوء الانخفاض الحاد في عدد الوافدين بحرا إلى إيطاليا من ليبيا، من جهة، والزيادة المحتملة في عدد الباقين في ليبيا في ظروف غير آمنة ومحفوفة بالمخاطر، من جهة أخرى. ويعد توسيع نطاق وجود وكالة اللاجئين في ليبيا مهما، حسبما ذكر المفوض السامي، من أجل حماية حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين.

ويمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دورا هاما في منع ووقف أزمة اللاجئين عن طريق تعزيز وتشجيع منع نشوب النزاعات، وهي الأسباب الرئيسية لتحركات الأشخاص المشردين الواسعة النطاق. وفي هذا السياق، أود أن أعرب مرة أخرى عن دعم إيطاليا لنهج الأمين العام للسلام المتواصل – من المنع إلى حفظ السلام، ومن الانتعاش بعد انتهاء النزاع إلى المصالحة الوطنية الشاملة وعمليات التنمية المستدامة. ويمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره، بما في ذلك عند تجديد ولايات بعثات حفظ السلام أو صياغتها. وفي الواقع، كما أوضح المفوض السامي،

يمكن لحفظ السلام أن يصبح أداة أساسية ورائعة لحماية اللاجئين والمهاجرين وتيسير نقلهم.

والأهم من ذلك، يتعين على المجلس أن يتصرف بعزم ووحدة لإنهاء الأزمات والنزاعات الطويلة الأمد التي تجبر السكان على الفرار. لقد ذكرت كل تلك الأزمات والنزاعات التي طال أمدها. ونحن، كأعضاء في مجلس الأمن نتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب علينا الوفاء بتوقعات الملايين من الناس الذين يعولون علينا في استعادة السلام وبنائه.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): كما ذكرت أثناء بياني، هناك أكثر من مليون أوكراني في روسيا فروا من منطقة النزاع، فضلا عن عدد مساوٍ من العمال المهاجرين من ذلك البلد. ولذلك، وبالرغم من الدعاية الجامحة المناهضة لروسيا من كييف، لجأ هؤلاء المواطنين إلى روسيا فرارا من الحرب أو لتسوية قضاياهم الاجتماعية الاقتصادية. ونعتقد أن تلك هي التكلفة الحقيقية لما صُور بأنه عدوان روسي، والذي سمعناه اليوم للأسف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمفوض السامي غراندي للرد على التعليقات التي أُدلي بها.

السيد غراندي: سأتوخى الإيجاز جدا، سيدي الرئيس، حيث قمتم بفعالية بتلخيص كثير من المواضيع التي انبثقت عن المناقشة اليوم.

وأود أن أشكر جميع الوفود التي أعربت عن تأييدها بالإجماع للاجئين ولعمل المنظمة التي أتولى أمرها، بما في ذلك، في بعض الحالات، مع أمثلة محددة جدا من الدعم. وأود أيضا أن أشكر مجلس الأمن لاعترافه مرة أخرى بأن مشاكل اللاجئين ومشاكل التشريد القسري لا يمكن حلها إلا من خلال العمل السياسي.

وأود أن أشجع جميع أعضاء المجلس على الاستمرار في التركيز على هذا الإجراء بحيث أنه عندما اجتمع مع المجلس مرة أخرى، ربما يكون هناك عدد أقل من الـ ٦٦ مليون الذي ذكرته اليوم.

وأود أن أطمئن جميع الأعضاء، وكثير منهم قد شجعني وطلب إلي مواصلة تحسين فعالية عمل المنظمة من خلال الإصلاحات الداخلية والمشاركة في إصلاحات الأمم المتحدة الأوسع نطاقا بقيادة الأمين العام، بأن هذا الالتزام بالإصلاح حقيقي جدا ويجري تنفيذه في الممارسة العملية بالفعل.

وكما قال العديد من الحاضرين هنا اليوم، فإن العملية المؤدية إلى وضع اتفاق عالمي للاجئين – والتي يُرجى ان تكون في العام المقبل، بالتوازي مع وضع اتفاق عالمي بشأن الهجرة المنظمة والآمنة، ستكون بمثابة فرصة أخرى لتحسين نوع العمل الذي نقوم به والاستجابات لأزمة اللاجئين من خلال ما أطلق عليه إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في العام الماضي إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

وكما أبلغت بالأمس الجمعية العامة، التي هي المنتدى الأكثر ملائمة لهذا النوع من النقاش، فإننا نجري تطبيقات مهمة لهذا الإطار في العديد من البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، مثل إثيوبيا وأوغندا والعديد من بلدان أمريكا الوسطى. إن ما نتعلمه من ذلك التطبيق وما نحن بصدد تعلمه من خلال المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء سوف يُعرض مرة أخرى على الأعضاء من خلال مسودة أولى لاتفاق عالمي في مطلع العام المقبل، من أجل مزيد من المشاورات الرسمية طوال السنة في جنيف وفي نهاية المطاف هنا في نيويورك.

ولذلك أطلب إلى المجلس مرة أخرى – وقد أعرب الأعضاء أنفسهم عن هذا الشعور – دعم هذه العملية الهامة، التي لدينا عبرها فعلاً فرصة لتوسيع نطاق الجهات الفاعلة المشاركة في الاستجابة للاجئين، ولا سيما الجهات الفاعلة في مجال التنمية

والقطاع الخاص، وتحسين فعالية تلك التدابير وإعطاء زخم للحملة لإيجاد حلول لمشكلة اللاجئين.

وأود أن أشدد على أن العديد من أعضاء المجلس قد أثاروا، وهم محقون في ذلك، خطورة أزمة اللاجئين التي تؤثر حالياً على بنغلاديش، مع تدفق اللاجئين من ميانمار. وأود أيضاً أن أنضم إلى المتكلمين الذين شكروا بنغلاديش لإبقاء حدودها مفتوحة لاستقبال أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ في غضون فترة زمنية قصيرة جداً – وهي شهران. وينبغي ألا ننسى أن بنغلاديش تستضيف بالفعل بين ٠٠٠ ٢٠٠ إلى ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ من تدفقات سابقة، لذلك سيصل قريبا عدد من تستضيفهم إلى قرابة مليون شخص في جزء مكتظ للغاية من البلد، والذي قمت مؤخراً بزيارته.

ونحن، بطبيعة الحال، نشارك غيرنا من الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في الاستجابة للأزمة في بنغلاديش. وأود أن أكرر أنه فيما يتعلق بطلبي دعم عرضنا على بنغلاديش وميانمار بأن يكون لنا دور في المناقشات – بما يفضي، كما نأمل، إلى العودة الطوعية والكريمة للاجئين إلى ميانمار – وقد طُرح هذا العرض بروح غير سياسية تماماً، كما هو الحال دائماً مع إجراءاتنا، وبروح بناءة، كما ذكرت بعض الوفود، بغية تحسين الفعالية عندما تحدث العودة ولضمان أن تتم على أساس طوعي ووفقاً للمبدأ وأن تتمتع بشرعية دولية. وهذا هو الدور الذي يمكن أن تؤديه المفوضية في هذا التطور الهام إذا حدث وحينما يحدث.

وأود أن أختتم مرة أخرى بتوجيه الشكر إلى إيطاليا والمجلس على دعوتكم لي إلى هذه الجلسة وبتوجيه الشكر لكم على وجه الخصوص، السيد وكيل وزارة الخارجية، على ترؤس هذه الجلسة. وإنني في غاية الامتنان لحقيقة أن العديد من الأعضاء قد دعاني إلى العودة لإطلاع المجلس بانتظام. وإنني حاضر للقيام بذلك في أي وقت يرى المجلس فيه أن ذلك ضروري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غراندي على التوضيحات التي قدمها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.